

تحليل نتائج المسح الأسري

الخاص بمؤشرات الحكم ومكافحة الفساد

حزيران 2010

قائمة المحتويات

04.....	شكر وتقدير.....
05.....	المقدمة.....
06.....	المنهجية.....
09.....	المفاهيم والمصطلحات.....
14.....	النتائج الرئيسية.....
14.....	1. الانتطاعات حول الفساد.....
14.....	1.1 الوعي بمفهوم الفساد.....
15.....	2.1 اشكال الفساد الاكثر انتشارا في فلسطين.....
18.....	3.1 الفساد في الخدمات العامة:.....
20.....	1.3.1 التوظيف والتعيينات.....
21.....	2.3.1 القضاء والمحاكم.....
22.....	3.3.1 الصحة.....
23.....	4.3.1 التعليم.....
24.....	5.3.1 الهيئات المحلية.....
25.....	2. التجربة الشخصية مع ممارسات الفساد.....
25.....	1.2 الوساطة والمحسوبية والمحابة والرشوة في الخدمات العامة.....
26.....	2.2 الوساطة والمحسوبية والمحابة والرشوة في الخدمات الصحية.....
26.....	3.2 الوساطة والمحسوبية والمحابة والرشوة في خدمات التعليم.....
27.....	4.2 الوساطة والمحسوبية والمحابة والرشوة في الخدمات القضائية.....
28.....	5.2 الوساطة والمحسوبية والمحابة والرشوة في خدمات الهيئات المحلية.....
29.....	3. الابلاغ عن الفساد وثقة المواطنين في انظمة مكافحته.....
29.....	1.3 التعرض لافعال الفساد.....
29.....	2.3 اسباب عدم الابلاغ عن الفساد.....
29.....	3.3 مسببات الفساد.....
30.....	4.3 المعرفة بالجهات الخولة بمكافحة الفساد.....
31.....	5.3 فعالية النظام في مكافحة الفساد.....
33.....	الاستخلاصات.....
34.....	التوصيات.....
35.....	المجداول.....



الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

المقر الرئيسي: رام الله، شارع الإرسال، حي المصايف، عمارة الريماوي ط1

هاتف: +970 2 2989506 \ +970 2 2974949

فاكس: +970 2 2974948

ص.ب: 69647 القدس: 95908

مكتب غزة: شارع الحلبي، عمارة الحشام،

هاتف: +970 8 2884767

فاكس: +970 8 2884766

البريد الالكتروني: aman@aman-palestine.org

الصفحة الالكترونية: www.aman-palestine.org

تصميم وتنفيذ: زينة تك آند ديزاين، رام الله، www.zeinatech.com

المقدمة

يعرض هذا التقرير رؤية امان لنتائج مسح توجهات المواطنين الذي نفذته امان بالتعاون مع البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي تم تنفيذه في الفترة من 09/02/2010 – 04/03/2010 على عينة بلغت 3,000 أسرة توزعت بواقع 2,000 أسرة في الضفة الغربية و 1,000 أسرة في قطاع غزة. حيث تم استطلاع رأي فرد واحد (18سنة فاكثر) من كل أسرة.

يهدف المسح الى جمع مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بالفساد في الاراضي الفلسطينية. واستقراء توجهات المواطنين تجاه مجموعة من القضايا التي تخص مؤسسات القطاع العام والاهلي والخاص. وذلك من خلال الاستمارة الخاصة بهذا المسح والتي تضم مجموعة من الأسئلة المتخصصة في المجالات المختلفة. وفيما يلي عرض لأهم المجالات التي سيتم تغطيتها من خلال هذا المسح والتي تم تناولها من جانبين: الأول مبني على تجربة شخصية والثاني مبني على انطباعات المواطنين. وبالطبع ربط ردود المستجوبين بواقع وانتشار الفساد والذي يشكل الهدف الرئيس من المسح حيث سيبين هذا التقرير ما يلي:

اولا: الانطباعات حول الفساد

يهدف هذه الجزء الى عرض وتحليل اراء المواطنين والتي تعكس مدى وعيهم بمفهوم الفساد. كما يبين اراء المواطنين الخاصة بالخدمات العامة وتقييمهم لمدى انتشار الفساد فيها وتحديد اوجه الفساد التي يروا انها موجودة بهذه الخدمات وهي خدمات الصحة والتعليم والقضاء والتوظيف والخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية. كما يبين التقرير اشكال الفساد الاكثر انتشارا في المجتمع الفلسطيني وفقا لرؤية المواطنين الفلسطينيين.

ثانيا: التجربة الشخصية للمواطنين مع ممارسات الفساد

ركز المسح في جزء من اسئلته على اذا ما كان المواطن قد تعرض بشكل شخصي هو أو أحد أفراد عائلته لممارسات فساد وذلك لتقييم التجارب الشخصية للمواطنين مع هذه الآفة وتحديد مدى انتشارها في الخدمات العامة المذكورة سابقا وتحديد طبيعة شكل الفساد الاكثر انتشارا فيها. ويسعى هذه الجزء للربط ما بين التجربة والانطباعات الشخصية للمواطنين لتحديد مدى تفارب ما هو مارس فعلا مع ما هو معتقد.

ثالثا: التبليغ عن الفساد

نظرا لاهمية وجود ثقافة التبليغ عن الفساد فقد خصص جزء من استمارة المسح لبحث هذا الموضوع. وفي هذا الجزء سيتم التركيز على نسبة وجود مثل هذه الثقافة. واسباب عدم التبليغ عن الفساد اضافة الى ثقة المواطنين في انظمة مكافحة الفساد ومعرفتهم للمؤسسات العاملة في هذا المجال وتقييمهم لمدى فاعليتها.

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

حيث يعرض التقرير في جزئه الاخير مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بناء على نتائج المسح وتحليلات امان.

شكر وتقدير

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" بالشكر والتقدير لفريق العمل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدءا من القائم بأعمال رئيس الجهاز السيدة علا عوض ورئيس فريق البحث السيد مصطفى خواجه وجميع الباحثين الفنيين والميدانيين وذلك لعملهم المتفاني في تنفيذ هذا المسح بأعلى درجات المهنية والمصداقية. كما نتوجه بالشكر الجزيل للبنك الدولي على تمويله للمسح ونخص بالشكر السيد مارك أهرن والسيدة نيتيا جرجان على القيمة المضافة التي أضافها لاستمارة البحث وعملية التحليل. والشكر موصول لجميع المواطنين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة لاستضافتهم للباحثين في بيوتهم واجابتهم على الاسئلة المطروحة في استمارة البحث. وأخيرا نشكر طاقم أمان في رام الله وغزة وعلى رأسه الزميلة هامة زيدان على مساهماتهم الغنية في تسهيل عمل فريق البحث وتحليل نتائج المسح وإعداد هذا التقرير.

المنهجية

يعرض هذا الفصل المنهجية العلمية التي اتبعت في تخطيط وتنفيذ مسح الحكم ومكافحة الفساد في الأراضي الفلسطينية الذي تم تنفيذه عام 2010، تشمل المنهجية تصميم أدوات البحث الأساسية وطرق جمع ومعالجة وتحليل البيانات الخاصة بموضوع الدراسة.

استمارة المسح

تعتبر الاستمارة الأداة الرئيسية لجمع البيانات، لذلك لا بد أن تكون هذه الاستمارة ذات مواصفات فنية مناسبة لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها. ونظرا لحداثة هذه التجربة التي تنفذ لأول مرة، تم الاطلاع على تجارب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السابقة في المجالات القريبة وذات العلاقة، والاسترشاد بالتجارب الدولية في هذا المجال، وبناء عليه تم تصميم استمارة خاصة لتنفيذ هذا المسح تشتمل على المكونات الأساسية التالية:

البيانات التعريفية:

وهي مفتاح الاستمارة وتحتوي على بيانات منفردة لكل مجتمع، ولا تنطبق على غيره من التجمعات وتتكون من الرقم المتسلسل للاستمارة واسم التجمع ورمزه، واسم المحافظة ورمزها، وذلك حسب تصنيف التجمعات السكانية المتبع في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (إطار التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007) والذي تم اعتماده على المستوى الوطني من خلال لجنة وطنية تألفت من ممثلين عن المؤسسات الوطنية.

بيانات السيطرة النوعية:

تم وضع مجموعة من الضوابط التي من شأنها ضبط العمليات الميدانية والمكتبية وتسلسلها في المراحل التي تمر بها. ابتداءً بمرحلة جمع البيانات ومروراً بالتدقيق الميداني والمكتبي، ثم الترميز وإدخال البيانات والتدقيق بعد الإدخال، وانتهاء بعملية التخزين والتوثيق.

بيانات حول مؤشرات المسح الرئيسية:

تشمل هذه البيانات، الموقع الجغرافي والبيانات التعريفية، وتغطي المؤشرات مجموعة من المواضيع، تشمل: توجهات عامة حول قضايا معيشية، تقديم الخدمات العامة، الفساد في القضاء والمحاكم، الفساد في القطاع الصحي، الفساد في القطاع التعليمي، الفساد في الهيئات المحلية، الفساد في التوظيف والتعيينات، التبليغ عن الفساد.

العينة والإطار

مجتمع الدراسة: جميع الأفراد الفلسطينيين من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر الذين يقيمون مع أسرهم بشكل اعتيادي في الأراضي الفلسطينية في العام 2010.

إطار المعاينة: هو قائمة بمناطق العد حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 ومنطقة العد هي عبارة عن مجموعة من المساكن بمعدل 120 - 150 مسكن والواقعة ضمن التجمعات الفلسطينية.

حجم العينة: بلغ حجم العينة 3,000 أسرة موزعة على جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

تصميم العينة: عينة المسح هي عينة طبقية عشوائية منتظمة ذات ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: هي اختيار عينة طبقية عشوائية مكونة من (150) منطقة عد.
- المرحلة الثانية: هي اختيار عينة عشوائية منتظمة (بطريقة مساحية ميدانية) من الأسر من مناطق العد المختارة بحيث يتم اختيار 20 أسرة من كل منطقة عد تم اختيارها في المرحلة الأولى.

- المرحلة الثالثة: اختيار فرد من كل أسرة تم اختيارها في المرحلة الثانية بحيث يتم اختيار فرد ذكر من أسرة وفرد أنثى من الأسرة التي تليها (باستخدام جداول كيش العشوائية).

طبقات العينة: تم تقسيم المجتمع إلى طبقات كما يلي:

- المحافظات (16محافظة).
- نوع التجمع (حضر، ريف، مخيم).

العمليات الميدانية

تمثل العمليات الميدانية، أهم مراحل تنفيذ المسح لجمع البيانات المطلوبة من مصادرها الأولية، لذلك فإن ضمان وجود مقومات النجاح في هذه المرحلة من القضايا الأساسية التي تم العمل عليها بشكل تفصيلي. وقد اشتمل ذلك على توفير كل المستلزمات الفنية والإدارية بما في ذلك عمليات وآليات العمل في الميدان والتعيين والتدريب وتوفير المستلزمات المادية اللازمة لأداء العمل بأفضل صورة.

آلية العمل في الميدان:

- الاستدلال على بداية منطقة العد من خلال الكشف الاستدلالي ومن خلال الخارطة.
- السير يمينا ومع عقارب الساعة داخل منطقة العد.
- حصر الأسر المتجاورة حتى إكمال 20 استمارة.
- عدم تخصيص استمارات للأسر أو الأفراد الذين يرفضون التجاوب أو الذين لم يتم التمكن من مقابلتهم.
- استخدام جداول كيش من اجل اختيار فرد بطريقة عشوائية من أفراد الأسرة.
- بالنسبة لاختيار الفرد يتم اختيار فرد واحد بطريقة عشوائية من الأسرة باستخدام جداول كيش.
- تم اختيار فرد ذكر من الأسرة التي رقمها فردي في منطقة العد واختيار فرد أنثى من الأسر التي رقمها زوجي في منطقة العد.

التدريب والتعيين:

لقد تم اختيار الباحثين الميدانيين من العناصر المؤهلة من ذوي الخبرة في العمل الإحصائي. وتم تدريب الباحثين الميدانيين على العمليات الميدانية المختلفة بشكل عام وذلك قبل بداية تنفيذ المسح. لقد اشتمل تدريب الباحثين الميدانيين على عمليات جمع البيانات وأدبيات العمل الميداني بما في ذلك طرح الأسئلة وتسجيل الإجابات، وأدبيات إجراء المقابلات بالإضافة إلى جزء خاص حول خصوصيات مسح الحكم ومكافحة الفساد، بما في ذلك استمارة المسح والأسئلة الخاصة بالحكم والفساد والمصطلحات والمفاهيم المستخدمة في المسح.

وقد اشتمل برنامج التدريب على القضايا الأساسية الآتية:

- التعريف بمعنى مسح الحكم وأهدافه.
- شرح المصطلحات المستخدمة في الاستمارة.
- آلية استيفاء الاستمارة.

المفاهيم والمصطلحات

توزيع فريق العمل الميداني:

تشكل فريق العمل الميداني من منسق للعمل الميداني وفرق ميدانية. حيث ضم كل فريق مشرفا وأربعة باحثين.

وتتطلب مهمة الإشراف والمتابعة والتدقيق لمختلف فعاليات المشروع وجود مكاتب في المحافظات تكون قريبة من مختلف مناطق العمل. بحيث يتم استخدامها كمراكز لتجميع أفراد الفرق العاملة في الميدان قبل وبعد انتهاء العمل اليومي. حيث تتم عملية استلام وتسليم أدوات المسح المختلفة وتعبئة النماذج وكتابة التقارير ومراجعة وتدقيق حصيلة العمل اليومي.

جمع البيانات:

تمت عملية استيفاء الاستمارات عن طريق المقابلة مع الفرد الذي تم اختياره باستخدام الجداول العشوائية (كيش). وقد تم جمع البيانات خلال الفترة 09/02/2010 – 05/03/2010 على عينة بلغت 3,000 أسرة توزعت بواقع 2,000 أسرة في الضفة الغربية و 1,000 أسرة في قطاع غزة. وقد تم توزيع فريق العمل الميداني في جميع المحافظات حسب حجم العينة لكل محافظة. كما تم تزويد الفريق الميداني بجميع أدوات ولوازم العمل الميداني.

معالجة البيانات

تضمنت مرحلة معالجة البيانات مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تم إجراؤها على الاستمارات بهدف إعدادها لمرحلة التحليل. وشملت هذه المرحلة العمليات الآتية:

1. التدقيق قبل إدخال البيانات: في هذه المرحلة تم تدقيق جميع الاستمارات باستخدام تعليمات للتدقيق الميداني للتأكد من منطقية البيانات وإعادة غير المكتمل منها ثانية للميدان.
2. إدخال البيانات: تم تنظيم عملية إدخال البيانات باستخدام رزمة قاعدة بيانات Access ومدعم بنظام التعريب حيث تمت برمجة الاستمارة من خلال هذه الرزمة. وقد تميز البرنامج الذي تم إعداده بالخواص والسمات الآتية:

- إمكانية التعامل مع نسخة مطابقة للاستمارة على شاشة الحاسوب.
- القدرة على عمل جميع الفحوص والاحتمالات الممكنة المنطقية وتسلسل البيانات في الاستمارة.
- القدرة على التدقيق الداخلي للإجابات على الأسئلة.
- الحفاظ على الحد الأدنى من أخطاء مدخلي البيانات الرقمية أو أخطاء العمل الميداني.
- سهولة الاستخدام والتعامل مع البرنامج والمعطيات (User-Friendly).
- إمكانية تحويل البيانات إلى صيغة أخرى يمكن استخدامها وتحليلها من خلال منظومات إحصائية تحليلية أخرى مثل SPSS.

الأسرة:

فرد أو مجموعة أفراد يعيشون في نفس الوحدة السكنية ويتناولون الطعام معا ويشتركون في توفير احتياجاتهم المعيشية وقد تربطهم علاقة قرابة ليشكلوا عائلة، أو لا تربطهم هذه العلاقة.

الفرد في الأسرة:

الفرد الموجود في الوحدة السكنية عند إجراء المقابلة يعتبر فرد في الأسرة أو عضواً فيها إذا:

1. كانت هذه الوحدة السكنية هي مكان الإقامة المعتاد له أو مكان الإقامة الوحيد له.
2. كان الفرد يقيم معظم وقته في هذه الوحدة مع أنه من الممكن أن يقيم بعض الوقت في وحدة سكنية أخرى أو في مكان آخر. وفي هذا المسح تم اعتبار الأفراد المقيمين في تجمعات معينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل الدراسة (الطلاب). والطلاب الذين يدرسون في الخارج وكذلك العمال المنفصلين عن أسرهم ويعودون لها في نهاية الأسبوع أو الشهر والعمال الذين يعملون في الخارج ولكنهم يعودون سنوياً لزيارة ذويهم والإقامة معهم وكذلك السجناء على أنهم أفراداً مقيمين بصورة معتادة مع أسرهم. وليس في أماكن عملهم أو دراستهم أو سجنهم.

رب الأسرة:

الشخص المقيم إقامة معتادة مع الأسرة والذي عرف بأنه يحمل هذه الصفة من قبل باقي أفراد الأسرة. وعادة ما يكون هذا الشخص صاحب السلطة والمسئول عن تدبير شؤون الأسرة. وأحيانا يكون هو المسئول الوحيد عن تدبير الشؤون الاقتصادية للأسرة وقد يشاركه الآخرون في ذلك. وقد يكون رب الأسرة ذكراً أم أنثى.

عدد سنوات الدراسة التي أتمها الفرد بنجاح:

بالنسبة للفرد الملتحق حالياً أو الذي التحق وترك أو الذي التحق وتخرج. تكون سنوات الدراسة النظامية التي أتمها بنجاح هي السنوات الكاملة. ولا تشمل سنوات الانقطاع وسنوات الرسوب. كما لا تشمل السنة الحالية التي لم تنتهِ للملتحق حالياً ولا تعتبر الدورات التدريبية ضمن سنوات الدراسة النظامية. لذلك تحسب السنوات التي درسها المبحوث في مؤسسات تعليم رسمية (مدارس. جامعات. كليات متوسطة) ولا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة. ولا يجوز لجميع عدة دورات قصيرة لتعادل سنة تعليمية أو أكثر ولا تحسب الدورات الطويلة (سنة أو أكثر) كسنوات تعليمية كما لا تحسب أجزاء من السنة درسها المبحوث.

الحالة الزوجية:

حالة الفرد الشخصية والتي يكون عليها ذلك الفرد الذي يبلغ من العمر 12 سنة فأكثر وقت إجراء المقابلة والمتعلقة بقوانين وعادات الزواج المعمول بها في البلد. وقد تكون إحدى الحالات التالية:

1. أعزب/عزباء: وهو الفرد الذي يبلغ عمره 12 سنة فأكثر. ولم يتزوج زواجا فعلياً وفقاً للعرف السائد (أي لم يتم الدخول بعد) ولم يعقد قرانه ولم يكن قد تزوج في السابق.
2. عقد لأول مرة ولم يتم الدخول: هو الفرد الذي يبلغ عمره 12 سنة فأكثر. وقد تم تسجيل عقد زواج رسمي له من قبل المحكمة ولكنه لم يتزوج فعلياً وفقاً للعرف السائد (أي لم يتم الدخول بعد) وليس مطلقاً أو أرملاً من زواج سابق. ولا يشمل الفرد الذكر المتزوج حالياً وعقد قرانه للمرة الثانية حيث يعتبر متزوجاً.
3. متزوج/متزوجة: هو الفرد الذي يبلغ عمره 12 سنة فأكثر والمتزوج زواجا فعلياً وفقاً للعرف السائد سواء أكان الزوجان يقيمان معا وقت إجراء المقابلة أم لا. وبغض النظر عن حالته السابقة.

العمل:

هو الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجرة معينة سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو بالياومة أو على القطعة أو نسبة من الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الطرق. كذلك فان العمل دون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع أو مزرعة للعائلة تدخل ضمن مفهوم العمل إذا كانت طبيعة العمل معتادة. ولا تعتبر الأنشطة المعتادة للفرد في الأعمال التطوعية والخيرية لدى الغير دون أجر عمل.

الحكم:

يعبر عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. والحكم مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن إضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية. من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية و إدارة عامة. عمل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعبر مفهوم الحكم عن ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل إدارة الشأن العام على مختلف المستويات المركزية واللامركزية. أي الوطنية والإقليمية والمحلية.

سيادة القانون:

لا يوجد تعريف دقيق لسيادة القانون. ويمكن أن يختلف معناه في سياق التقاليد القانونية بين بلد وآخر.

وعموما. يمكن أن يكون النظام القانوني الذي يقيد الحكومة من خلال تعزيز الحريات وفرض النظام والقدرة على التنبؤ بكيفية قيام الدولة بوظيفتها. والأساس في سيادة القانون هو حماية حقوق المواطنين من تعسف الدولة.

الفساد:

هو عبارة عن الخروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه. أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له أو لآخرين ذوي علاقة أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع.

أيضا هو عمل ناتج عن سوء استخدام المنصب العام أو استغلاله ويهدف إلى خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية.

الرشوة:

الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.

المحسوبية:

أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ. دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة:

أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة دون وجه حق للحصول على مصالح معينة.

الواسطة:

التدخل لصالح فرد ما. أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

4. **مطلق/مطلقة:** هو الفرد الذي يبلغ من العمر 12سنة فأكثر وسبق له الزواج فعلا وانفصم (انحل) آخر زواج بالطلاق المسجل شرعا ولم يتزوج مرة أخرى.

5. **أرمل/أرملة:** هو الفرد الذي يبلغ عمره 12سنة فأكثر وسبق له الزواج فعلا ولكن انفصم (انحل) آخر زواج له بوفاة الطرف الآخر. ولم يتزوج مرة أخرى.

6. **منفصل:** هو الفرد الذي يبلغ عمرة 12 سنة فأكثر وسبق له الزواج فعلا وانفصل آخر زواج له بسبب ما وبدون أي إثبات مسجل رسميا وقانونيا. ولم يتزوج مرة أخرى.

العمر:

هو الفترة الزمنية المقدرة أو المحسوبة بين تاريخ الميلاد وتاريخ الإسناد أو تاريخ المقابلة معبرا عنه بسنوات شمسية كاملة أي بإهمال الشهور والأيام مهما كان عددها. فمثلا يسجل عمر الشخص 12 سنة إذا كان عمره 12 سنة و 9 أشهر.

التعليم النظامي:

ويقصد بالتعليم النظامي. تسجيل الفرد بأحد مراحل التعليم النظامية. سواء أكان منتظماً أو منتسباً. ومراحل التعليم النظامية تشمل المرحلة الابتدائية أو الإعدادية (الأساسية) أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تمنح شهادات دبلوم متوسط أو الجامعات. ولا تشمل المراكز أو المعاهد التي تعطي دورات تدريبية بغض النظر عن مدة هذه الدورات. ولا تعتبر رياض الأطفال أو الحضانات أو مراكز محو الأمية ضمن المراحل التعليمية.

المستوى التعليمي:

هو أعلى مؤهل علمي أتمه الفرد بنجاح. ويكون المستوى التعليمي للأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر.

المنهاج

نهب المال العام:

الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

تضارب المصالح:

هو وضع يكون فيه الموقع الوظيفي أو المنصب العام مكانا لتغليب أو إحتمالية تغليب مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة.

الابتزاز:

الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

السلطة المحلية:

هي السلطة التي تمتلك صلاحيات تقديم الخدمات العامة وإدارة شؤون جميع السكان في التجمع ومعرّف بها من وزارة الحكم المحلي.

القطاع العام الحكومي:

يشمل جميع المؤسسات التابعة للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

المؤسسة الأهلية:

هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية.

القطاع الخاص:

يشمل المؤسسات التي تتبع ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد أو تابعة لمؤسسات ويكون هدفها ربحي في الغالب.

محكمة البداية:

هي المحاكم التي تختص بصفتها الجزائية بنظر جميع الجنايات، وجرائم الجنح المتلازمة معها والحالة إليها بموجب قرار الاتهام، وتختص بصفتها المدنية بالفصل المنازعات البسيطة التي تزيد قيمتها عن عشرة آلاف دينار، وتختص بصفتها الاستئنافية في الطعون المرفوعة لها في القرارات الصادرة عن محاكم الصلح.

محكمة الصلح:

هي المحاكم التي تختص بصفتها الجزائية بالنظر في جميع الخلافات والجنح الواقعة ضمن اختصاصها. وتختص بصفتها المدنية بالفصل بالمنازعات البسيطة التي لا تزيد قيمتها عن عشرة آلاف دينار، وبعض القضايا الأخرى كتقسيم الأموال المشتركة المنقولة وغير المنقولة وإخلاء المأجور.

محكمة الاستئناف:

هي المحكمة التي تنظر بالطعون المرفوعة إليها من محاكم الصلح ومحاكم البداية بصفتها أول درجة.

المحكمة العليا وتتكون من :

1. محكمة النقض: وهي المحاكم التي تختص بالنظر في الطعون المرفوعة إليها عن محاكم الاستئناف في القضايا الجزائية والمدنية ومسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين، والطعون المرفوعة إليها عن محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، والمسائل المتعلقة بتغيير مرجع الدعوى.
2. محكمة العدل العليا: وهي المحاكم التي تختص بالطعون بالقرارات الإدارية الصادرة عن الإدارات التنفيذية في الدولة.

المحكمة العسكرية:

هي المحكمة التي تختص بالقضايا التي يكون أطرافها أفراد في الأجهزة الأمنية والقضايا ذات العلاقة بالشأن العسكري.

المحكمة الشرعية:

وهي المحكمة التي تختص بالقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والنفقة والإرث.

النتائج الرئيسية

1. الانطباعات حول الفساد

1.1 الوعي بمفهوم الفساد

حرصت امان في استطلاعاتها المستمرة على قياس مدى وعي المواطنين بمفهوم الفساد نظرا لما في ذلك من أهمية في خلق القدرة على مكافحته وجنب المشاركة فيه وقد تم عكس هذا التوجه من خلال سؤال طرحه المسح تم فيه عرض مجموعة من الممارسات وطلبنا من المبحوثين تصنيفها إن كانت فسادا ام لا.

اظهرت نتائج هذه المؤشرات ان المواطن الفلسطيني قادر على التمييز بين ممارسات الفساد وغيرها من الممارسات حيث اكدت ان المواطنين يدركون ان استخدام الموارد العامة لمصلحة خاصة يعتبر فسادا، حيث اعتبر 88 % من المواطنين ان استخدام موظف حكومي لسيارة رسمية للقيام بمهام خاصة وشخصية فسادا. كما اعتبر تضارب المصالح فسادا بنسبة وصلت 87.7 %، الواسطة والمحسوبية والحجابه في الترقيات والتعيينات اعتبرها المواطنون ايضا فسادا بنسب زادت عن 92 %. واعتبر 94.3 % من المواطنين تلقي موظف حكومي لهدايا من قبل المواطن مقابل تلقي الخدمة هو فعل فساد.

كما عرض المسح في سؤاله الاول عشرين مشكلة تواجه المجتمع الفلسطيني وطلب من المبحوثين تصنيفها كمهمة او غير مهمة لمعرفة أهمية مشكلة الفساد بالنسبة للمواطنين والمرتبة التي تحتلها حسب رأيهم بالمقارنة مع المشاكل الاخرى وقد جاءت توجهات الأفراد كالتالي:

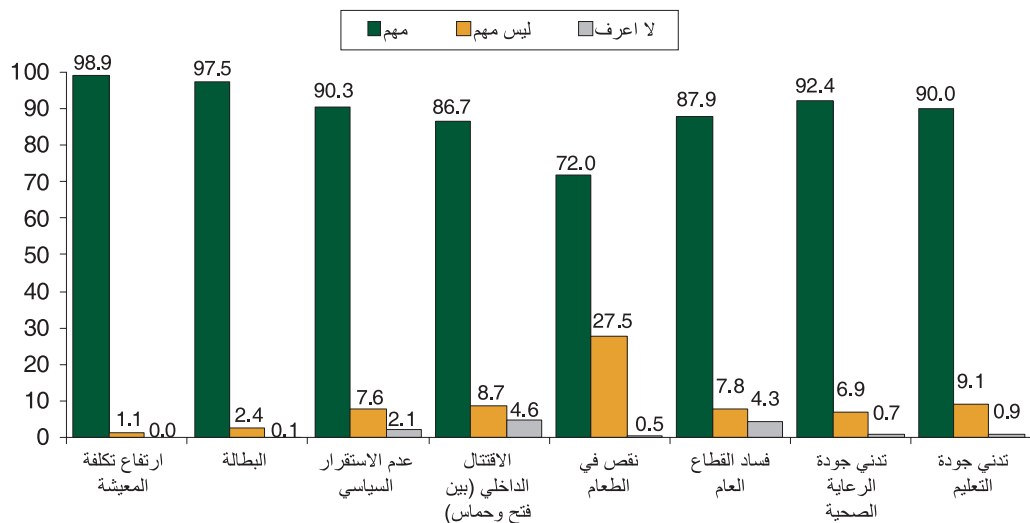
اعتبر ما نسبته 66.5 % من المبحوثين أن الفساد في القطاع العام مشكلة مهمة جدا محتلة المرتبة التاسعة بين المشاكل العشرين المطروحة. بينما أفاد 98.9 % من المبحوثين ان مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشية مهمة. بينما افاد 1.1 % منهم انها ليست مهمة وقد كانت هذه المشكلة قد حصلت على اكبر نسبة من حيث الاهمية من وجهة نظر المبحوثين. اما مشكلة البطالة فقد صنفها 97.5 % بأنها مهمة. مشاكل تدني جودة الرعاية الصحية وخدمات التعليم والتكلفة العالية للتعليم والصحة اعتبرها المواطنون مشاكل مهمة بنسبة فاقت 90 %. اما بالنسبة لمشكلة عدم الاستقرار السياسي فقد اعتبرها 90.3 % من المبحوثين بأنها مهمة. ضعف القيادة السياسية مشكلة اعتبرت مهمة من قبل 83.9 % من المبحوثين. مشكلة الاقتتال الداخلي بين فتح وحماس تم تصنيفها من قبل 86.7 % من المواطنين بانها مهمة. الاعتبارات المتعلقة بالأمان والجريمة والعنف مشكلة صنفها 84.9 % من المبحوثين بانها مهمة. اما بخصوص مشكلة تعاطي المخدرات والمتاجرة بها فقد اعتبرها 80.8 % بانها مشكلة مهمة. تدمير البيئة وسوء الصرف الصحي ونقص فرص الحصول على المياه النظيفة ونقص المساكن وتدني جودة الطرق كل تلك المشاكل اعتبرت مهمة بنسبة تراوحت ما بين 81.5 % - 89.4 %. وأخيرا صنفت مشكلة نقص الطعام من قبل 72.0 % كمشكلة مهمة مقابل 27.5 % اعتبروها غير مهمة.

أما بخصوص مشكلة الفساد فقد صنف 87.9 % من المبحوثين مشكلة فساد القطاع العام بانها مهمة بينما أشار 7.8 % أنها غير مهمة، أما مشكلة الفساد في القطاع الخاص فبحسب 76.7 % من المبحوثين فان هذه المشكلة مهمة و 17.0 % اعتبروها غير مهمة. فساد القطاع الاهلي مشكلة طرحت ايضا واعتبرها 76.4 % مهمة بينما اعتبرت غير مهمة من قبل 16.6 %.

وبمراجعة هذه النتائج يتبين ان مشكلة الفساد واحدة من اهم المشاكل التي تواجه المجتمع الفلسطيني الذي تشغله مشاكل كثيرة خلفها واقع يعاني فيه المواطنون من الاحتلال والظروف الاقتصادية السيئة والاقتتال الداخلي. ولا توجد مشكلة واحدة من المشاكل العشرين التي طرحت غير مهمة حيث لم تكن نسبة عدم اهميتها أعلى من أهميتها وهذا يؤكد أن الفلسطينيين يعانون من العشرين مشكلة التي طرحت حسب وجهة نظرهم.

شكل رقم (1): التوزيع النسبي للأسر حول درجة أهمية بعض المشاكل في الأراضي الفلسطينية

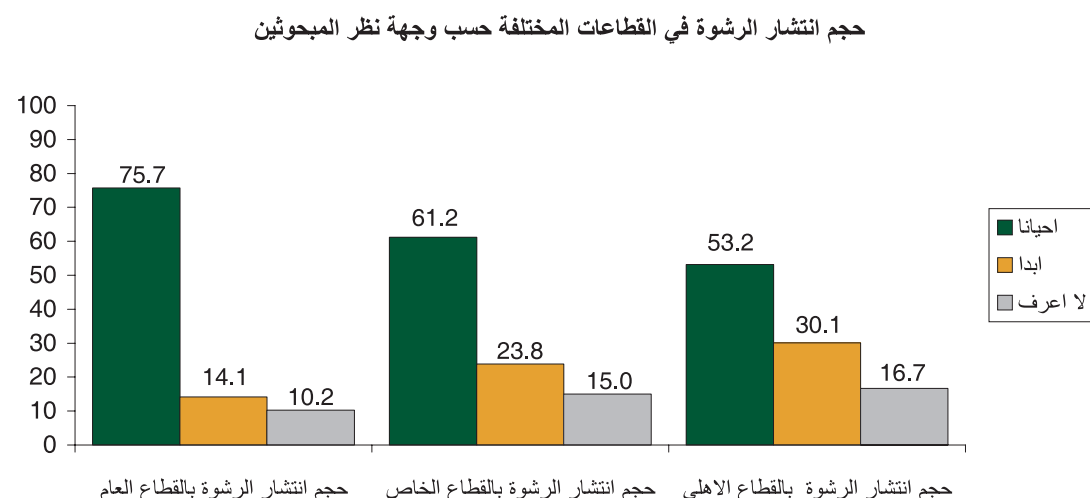
شباط-آذار 2010



المجتمع الفلسطيني لا يعاني من تفشي ظاهرة الرشوة فيه

اظهرت نتائج المسح ان المواطن الفلسطيني يعتقد وحسب انطباعه وليس بناءً على تجربة فعلية ان هناك انتشاراً للرشوة في المؤسسات الفلسطينية حيث افاد 75.7 % بانتشار الرشوة في القطاع العام مقابل 61.2 % يعتقدون انها تنتشر في القطاع الخاص و 53.2 % يعتقدون انها تنتشر في القطاع الاهلي.

شكل رقم (3): التوزيع النسبي للأسر حول حجم انتشار الرشوة في القطاعات المختلفة في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010.

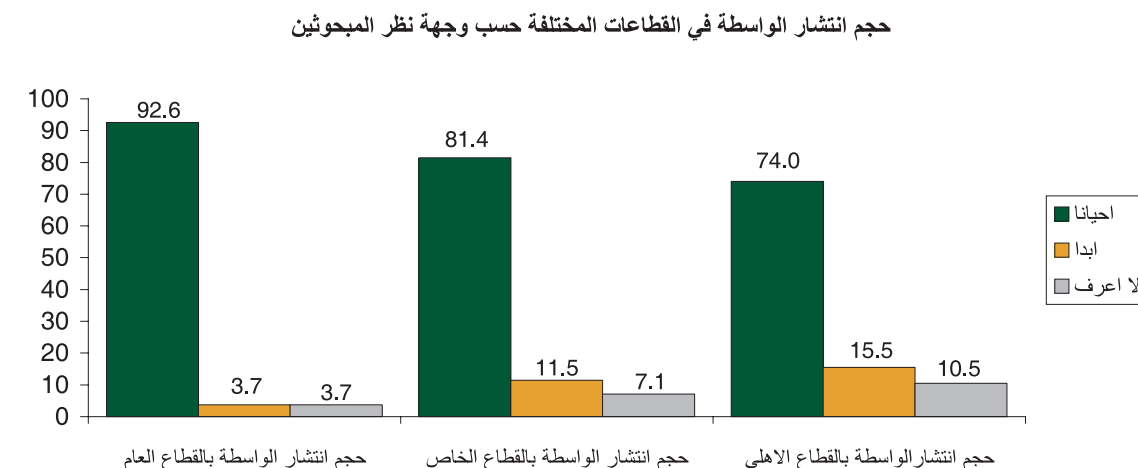


وفي سؤال آخر تم طرحه على المستطلعين حول انطباعاتهم لاضطرار الاسر الفلسطينية لدفع رشوة للحصول على خدمات عامة افاد 25 % منهم ان الأسر تضطر أحياناً إلى دفع رشوة للحصول على خدمات التوظيف العامة. وقد كانت هذه اعلى نسبة حسب رأي المواطنين. بينما أفاد 18.9 % ان الأسر الفلسطينية تضطر إلى دفع رشوة للحصول على خدمات الشؤون المدنية. مقابل 15.5 % يعتقدون ان الأسر تضطر إلى ذلك للحصول على الخدمات ذات العلاقة بالمعابر والحدود. وحوالي 15 - 18 % من المواطنين يعتقدون بدفع الأسر لرشاوى للحصول على خدمات الصحة والتعليم والاحوال المدنية بينما كانت الاغلبية من المبحوثين تؤكد انه ليس هناك حاجة من وجهة نظرهم لدفع رشوة للحصول على الخدمات العامة.

هذه هي انطباعات المواطن الفلسطيني الذي لا بد من اخذها بعين الاعتبار والبحث عن الاسباب التي جعلت المواطن يعتقد بوجود رشوة في قطاعات العمل الفلسطينية الثلاث. فالتجربة الفعلية لم تؤكد ما جاء بالانطباعات وهذا موضح بالجزء الثاني من التقرير المخصص للتجارب الفعلية للمواطنين مع ممارسات الفساد. كما أن الموظف الفلسطيني وحسب ملاحظات أمان يتمتع بدرجة من الكرامة تمنعه من مد يده طلباً للرشوة مهما كانت قيمتها.

آخر يستحقها حسب القانون. اضافة الى ذلك فان المساعدات الاجتماعية العينية والمالية التي تقدم لفئات معينة او مناطق معينة يجب أن يتم تنظيمها وتقنينها من خلال مؤسسات مسؤولة ومشرفة على آليات ومعايير التوزيع وذلك حرصاً على عدم التمييز بين الافراد الذين يستحقونها.

شكل رقم (2) : التوزيع النسبي للأسر حول حجم انتشار الواسطة في القطاعات المختلفة في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010.



نزاهة التوظيف والتعيينات في الوظائف العامة

لا زال المواطنون غير مقتنعين بوجود تحسن جدي في نزاهة التعيينات للوظائف العامة ففي ردهم على سؤال حول مدى توافقهم مع العبارة التالية: التوظيف يستند حالياً في القطاع العام على أسس موضوعية. أجاب 69.3 % أنهم لا يوافقون على هذه العبارة. وحول العبارة التي تقول انه في السنوات الثلاث الأخيرة طرأ تحسن في إجراءات التوظيف في القطاع العام. أجاب 66.3 % بأنهم لا يتفقون معها.

هذا الانطباع لدى المواطنين يبين أن التحسن في مجال التوظيف لا زال غير ملموس بدرجة كبيرة بين المواطنين على الرغم أنه قد طرأ بعض التحسن فيما يخص التعيينات في الوظيفة العمومية. حيث يتم الاعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية من قبل ديوان الموظفين بالتعاون مع الجهات المختصة. كما أصبحت تعقد امتحانات كتابية وشفهية لشغل الوظائف الشاغرة.

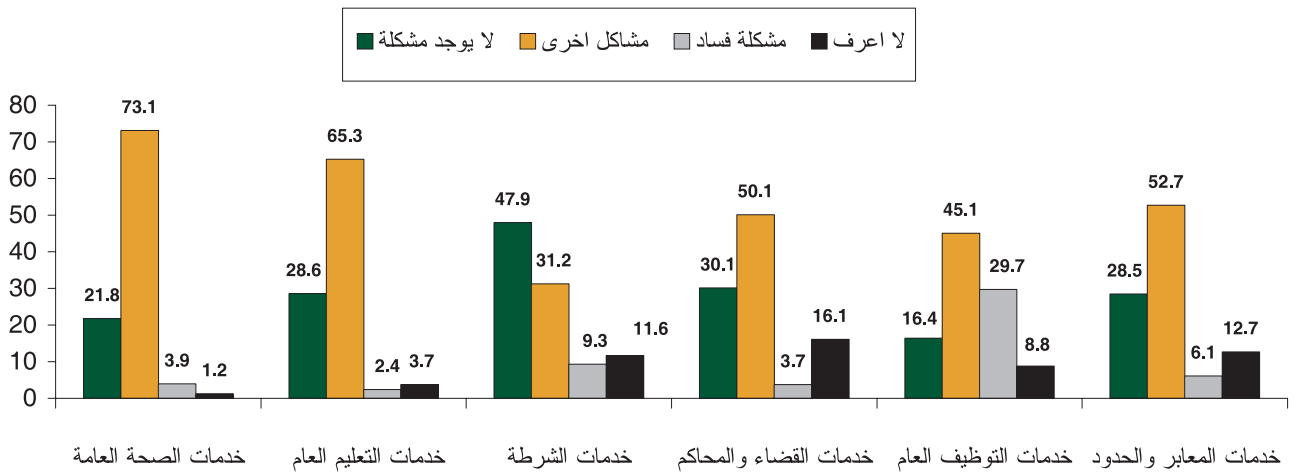
استخدام الموارد العامة لأغراض شخصية ظاهرة ممارسة في فلسطين

أظهرت النتائج أن 82.8 % من المبحوثين يعتقدون بأن هناك استخدام شخصي غير مصرح به لموارد المؤسسة بالقطاع العام مقابل 10.4 % رأوا أن هذا الاستخدام غير موجود أبداً و6.8 % أجابوا بلا اعرف. بالنسبة للقطاع الخاص أفاد ما نسبته 72.3 % من المبحوثين

ذلك 34.3 % من المبحوثين. وفي خدمات المعابر والحدود، أفاد 52.7 % من المبحوثين بوجود مشكلة في تقديم هذه الخدمات بينما نفى ذلك 28.5 % من المبحوثين.

وفيما يخص الفساد كاحد المشاكل في تقديم الخدمات العامة، اشار 3 % من المبحوثين أن الفساد يشكل أحد اهم المشاكل في خدمات الصحة مقابل 2.4 % في خدمة التعليم العالي و 2.4 % في خدمات الشؤون المدنية. كما أشار 9.3 % ان الفساد يشكل احد أهم المشاكل في تقديم خدمات الشرطة مقابل 8.9 % في خدمات الاعانة والشؤون الاجتماعية و 6.1 % في خدمات المعابر والحدود. أما باقي الخدمات فنسبة المواطنين الذين رأوا ان مشكلتها الاساسية هي الفساد لم تتجاوز 4 % بينما اشاروا الى وجود مشاكل اخرى.

شكل رقم (5): التوزيع النسبي للأسر حول وجود مشاكل في تقديم خدمات عامة مختارة في الاراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010

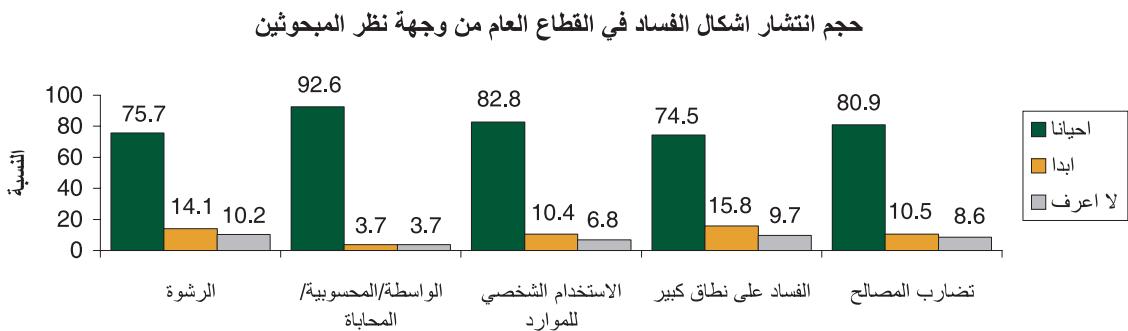


وقد اعتبر المواطنون أن المشاكل المتصلة بالتكاليف المرتفعة وتدني جودة الخدمة والوقت الطويل المستغرق في تقديم الخدمة والاجراءات الادارية المعقدة اهم من مشكلة الفساد حسب وجهة نظرهم في تقديم بعض الخدمات العامة.

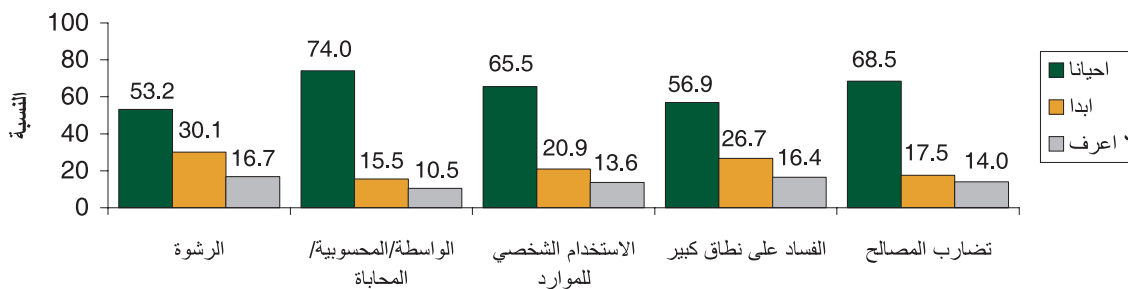
وفي سؤال طرح على المبحوثين عما اذا كانوا يعتقدون ان هناك معاملة تفضيلية للحصول على خدمة عامة (محابة) جاءت اجاباتهم لتؤكد ان الاغلبية تعتقد ان هناك محابة في تقديم خدمات الصحة، التعليم، الاحوال المدنية، الشرطة، الجمارك، الضرائب، القضاء والمحاكم، الاغاثة والشؤون الاجتماعية، خدمات الاملاك والعقارات، خدمات السير، خدمات ترخيص المهن والشركات، خدمات الشؤون المدني، خدمات التوظيف العام وخدمات المعابر والحدود. وكانت النسبة الاعلى لخدمة التوظيف العامة 72.6 % تلاها خدمات الصحة 70.4 %.

وعند سؤال المواطنين عن مصدر تصورهم عن الفساد في الخدمات المذكورة اعلاه، افاد 63.1 % من المبحوثين ان مصدر هذا التصور هو التجارب الشخصية او تجربة فرد من افراد الاسرة. في حين افاد 30.5 % ان تصوراتهم بنيت على جارب الاقارب والاصدقاء ولم تعتمد الاغلبية لا على القادة الدينيين والسياسيين ولا على وسائل الاعلام ولا على تقارير المؤسسات الرقابية في بناء تصوراتهم.

شكل رقم (4): التوزيع النسبي للأسر حول حجم انتشار أشكال الفساد في القطاع العام والخاص والأهلي بالأراضي الفلسطينية حسب وجهة نظرهم، شباط-آذار 2010



حجم انتشار اشكال الفساد في القطاع الاهلي من وجهة نظر المبحوثين



بالرغم من ادخال بعض الإصلاحات وآليات واضحة على عملية التوظيف تمثلت بالاعلان عن الوظائف وتشكيل لجان مقابلات وعقد امتحانات شفوية وكتابية، الا ان المواطن الفلسطيني لا زال يعتقد ان هذه العملية غير سليمة. ولم يأتي هذا الاعتقاد من فراغ فهناك عدة عوامل ساهمت في ذلك اهمها دخول معيار جديد وهو اشتراط موضوع السلامة الامنية للتوظيف. كان هذا الاجراء السبب وراء حرمان عدد من المواطنين من فرصة التوظيف حتى بعد اجتيازهم للمقابلات والامتحانات. الامر الذي دفع المواطن الفلسطيني لاعتبار عملية التوظيف برمتها غير سليمة ويعتريها فساد مبني على التمييز السياسي. اضافة الى ذلك، هناك بعض الحالات التي خُصل على استثناءات من قبل الرئيس او رئيس الوزراء للتوظيف. الأمر الذي يؤدي إلى تشكيك المواطن بمدى نزاهة العملية برمتها.

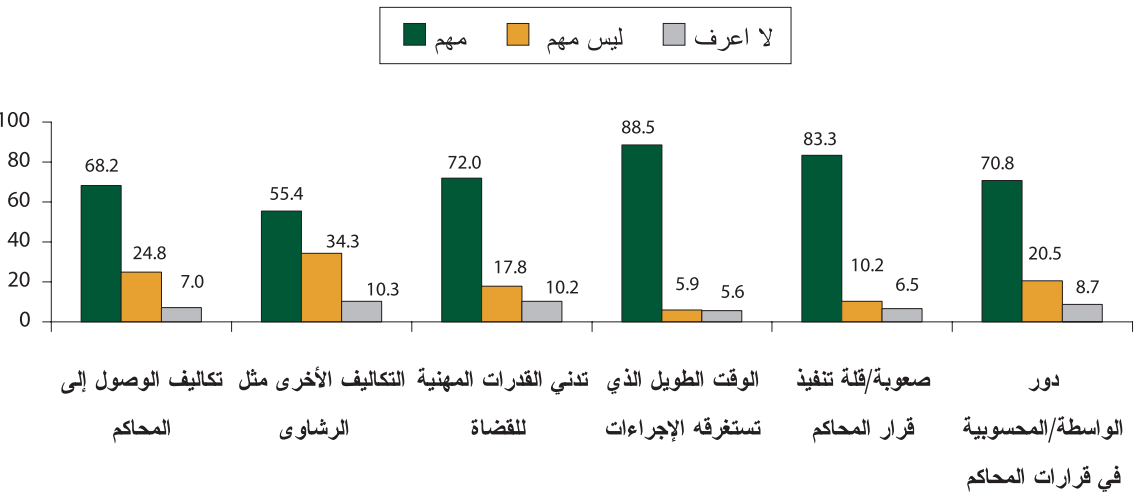
وبناء عليه، لا بد من الالتزام بالقانون والعمل بموجبه وعدم ادخال اي عناصر جديدة عليه كالسلامة الامنية والاستثناءات.

2.3.1 القضاء والمحاكم

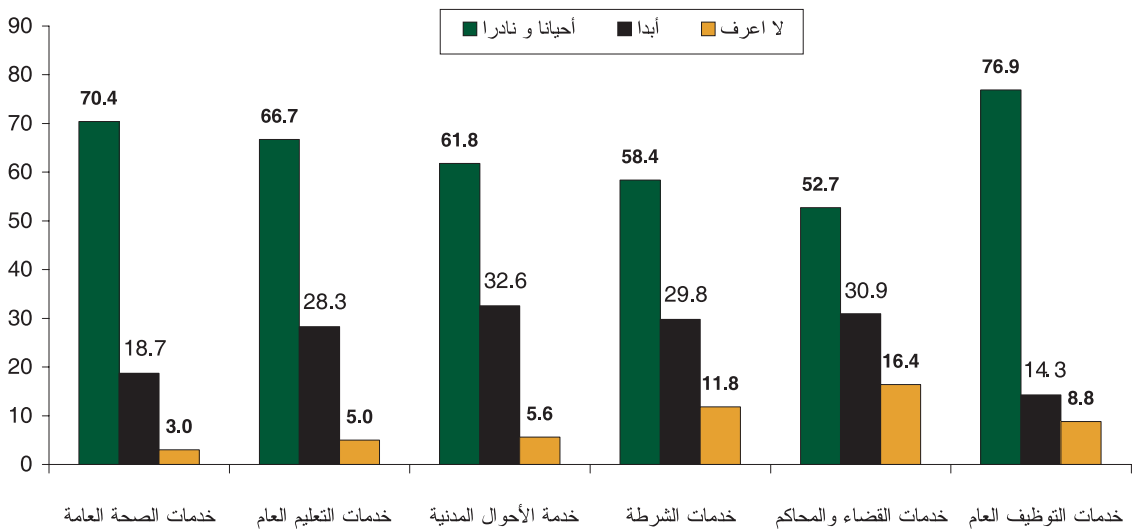
عند سؤال الباحثين عن درجة اهمية العقوبات التي تخول دون استخدامهم للمحاكم، افادت الاغلبية من الباحثين بنسبة 88.5 % ان الوقت الطويل الذي تستغرقه الاجراءات عائق مهم. بينما افاد 5.9 % منهم انه غير مهم و 5.6 % اجابوا بلا اعرف. كما اشار 83.3 % من الباحثين إلى ان صعوبة وقلة تنفيذ قرارات المحاكم عائق مهم. مقابل 10.2 % من الباحثين اعتبروا هذه العقبة غير مهمة، واجاب 6.5 % بلا اعرف. في حين اعتبر 75.6 % من الباحثين ان عدم وضوح التشريعات يشكل عقبة هامة. مقابل 15.0 % اعتبروه عائق غير مهم، و 9.4 % اجابوا لا اعرف. ويرى 74.1 % من الباحثين ان الحصول على مشورة قانونية كافية يعيق التوجه للمحاكم بشكل جدي. بينما افاد 18.6 % بانه غير مهم. وأجاب 7.3 % لا اعرف. واعتبر 72.0 % من الباحثين ان تدني قدرات القضاة عائق مهم. مقابل 17.8 % اعتبروه غير مهم و 10.2 % اجابوا لا اعرف. 68.2 % من الباحثين اعتبروا ان تكاليف الوصول لخدمة المحاكم معيق مهم. بينما اعتبره 24.8 % غير مهم و 7.0 % اجابوا لا اعرف.

وفيما يتعلق بأهمية الفساد كمعيق للوصول لخدمات المحاكم، أفاد 70.8 % من الباحثين ان الواسطة والمحسوبية ودورها في المحاكم هو معيق مهم لهم محتل المكان الرابع من أصل ستة معيقات تواجههم. بينما افاد 20.5 % انه غير مهم و 8.7 % قالوا لا اعرف. كذلك اعتبر 55.4 % التكاليف الاخرى للوصول الى المحاكم مثل دفع الرشاوى معيق مهم محتل المكان السادس بذلك. بينما 34.3 % اعتبروه غير مهم و 10.3 % اجابوا بلا اعرف. وبالنظر الى هذه النتائج يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن النظام القضائي يعاني من عقبات كثيرة من وجهة نظر المواطنين أهمها الواسطة والمحسوبية وكذلك الرشوة مع أنها ليست العائق الأهم الذي يمنع المواطنين من التوجه للمحاكم.

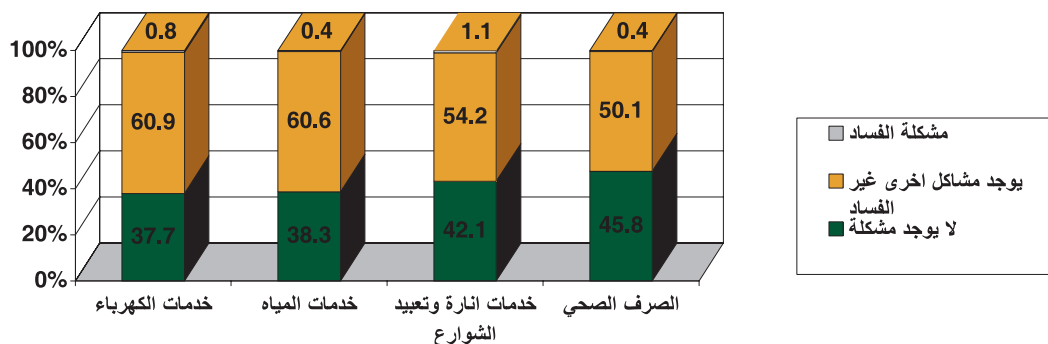
شكل رقم (8): التوزيع النسبي للأسر حسب درجة أهمية العقوبات التي تخول دون استخدام المحاكم في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010:



شكل رقم (6): التوزيع النسبي للأسر حول مدى وجود معاملة تفضيلية لعدد من الخدمات العامة المختارة في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010



شكل رقم (12) : التوزيع النسبي للأسر حول وجهة نظرهم في اهم المشاكل التي تواجه خدمات عامة مختارة في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010



ومن المعروف أن انتشار الفساد في الخدمات العامة المقدمة من الهيئات المحلية أقل بكثير من انتشاره في الخدمات العامة التي تقدم بشكل مركزي من المؤسسات الحكومية ذلك أن المواطنين على اتصال واحتكاك مباشرين بالهيئات المحلية حيث أنهم مُطلون على الاجازات والمشاريع والخطط التي تقوم بها الهيئات المحلية بحكم القرب من الموقع وعلاقات السكان بالهيئات المحلية التي تتميز عن علاقتهم بالوزارات والمؤسسات العامة مقدمة الخدمة.

وفيما يتعلق بالفساد في الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية، فقد احتل الفساد آخر الأماكن في ترتيب الخدمات العشرين حيث حصلت خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات على أقل من 1 %، بينما حصلت خدمة الإنارة وتعبيد الشوارع على 1.1 % محتملة بذلك المكان الرابع عشر بين العشرين خدمة عامة.

2. التجربة الشخصية مع ممارسات الفساد

قبل الخوض في تفصيل التجربة الشخصية للمبحوثين مع ممارسات الفساد في الخدمات العامة يجدر تحليل أجوبتهم على السؤال الخاص بمصدر تصوراتهم حول الفساد في هذه الخدمات. أشار ما يزيد عن نصف المبحوثين الى ان تصورهم حول الفساد جاء نتيجة تجربة شخصية للمبحوث/ة او لأحد افراد عائلته/ا، بينما أفاد ما يتراوح بين ثلث ونصف المبحوثين الى ان مصدر تصوره/ا حول الفساد جاء نتيجة المعرفة من أحد الاقارب او المعارف.

1.2 الواسطة والمحاسبة والرشوة في الخدمات العامة

رغم أن نسبة كبيرة نسبياً من المبحوثين أفادت بأنها بنت تصوراتها حول الفساد من تجارب شخصية، ورغم أنه وبسؤال المبحوثين عما إذا استخدموا هم أو احد أفراد أسرهم الواسطة للحصول على خدمة معينة من القطاع العام، جاءت النتائج لتؤكد على أن الأغلبية لم تستخدم الواسطة فقد أفاد 12.5 % من المبحوثين فقط بأنهم استخدموا الواسطة في خدمة التوظيف في القطاع العام، كما اشار 13.3 % أنهم استخدموا الواسطة للحصول على خدمات من الشرطة. إلا أن الانطباعات العامة حول انتشار أشكال الفساد لازالت أكبر ما تفيد به تجاربهم الشخصية. فعند سؤالهم عن اعتقادهم بوجود مشكلة فساد أجاب 2-3 % من المبحوثين يعتقدون بوجود مشكلة فساد في خدمات الشؤون المدنية والتعليم العالي والخدمات الصحية. في حين ارتفعت النسبة ما بين 6-13 % في خدمات المعابر والحدود والشؤون الاجتماعية والشرطة ووصلت الى حوالي 30 % في خدمات التوظيف العامة.

- لا يعاني المجتمع الفلسطيني من تفشي ظاهرة الرشوة فيه:

وبخصوص الرشوة أيضاً، تم طرح سؤال آخر في نفس المسح حول اذا ما قام المبحوث او احد افراد اسرته بدفع رشوة مقابل الحصول على خدمة عامة حيث افاد ما يزيد عن 99 % انهم لم يدفعوا لا هم ولا احد افراد عائلتهم رشوة مقابل الحصول

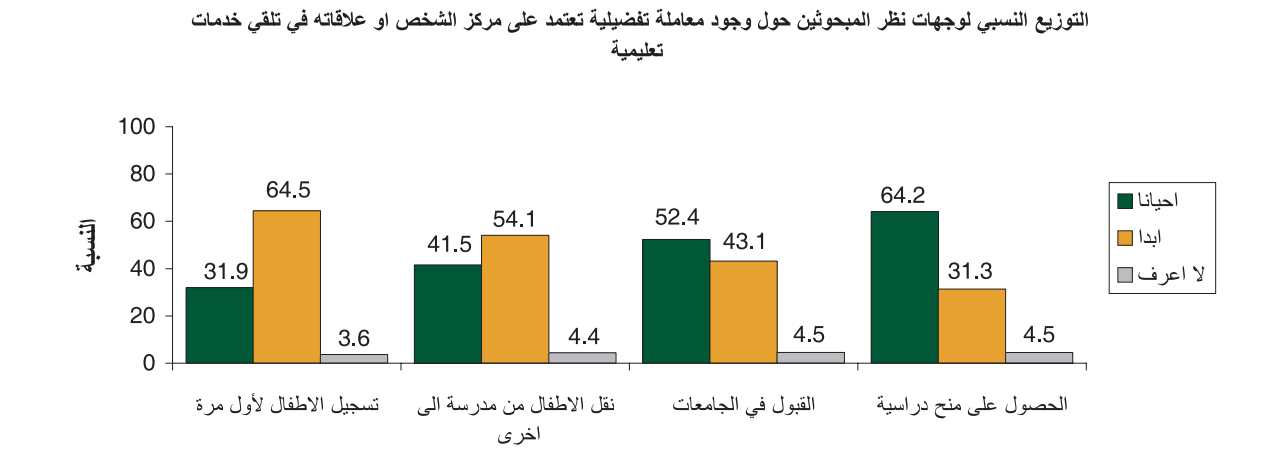
لا اعرف. ضعف المنهاج او نقص تغطية المواضيع اعتبر عائق مهم حسب اعتقاد 80.8 % من المبحوثين. بينما يعتقد 16.6 % انه ليس عائق مهم و2.6 % أجابوا لا اعرف. أما بخصوص ضعف دوام المعلمين كعائق فقد أشار 79.2 % انه عائق مهم مقابل 18.8 % اعتبروه عائق غير مهم و 2 % أجابوا لا اعرف.

وأخيراً وحول مؤشرات الفساد، بالنظر إلى شكل رقم (11) فقد احتلت الواسطة والمحسوبية المكان الثامن في ترتيب العقوبات الإحدى عشر التي تقف أمام الوصول لخدمات تعليمية نوعية، حيث أفاد 79.4 % من المستجوبين أن الواسطة والمحسوبية تشكل عقبة مهمة بينما أشار 16.9 % أنها لا تشكل عقبة مهمة في حين أجاب 3.7 % بلا اعرف. أما الرشوة فقد احتلت المكان العاشر بنسبة 62.2 % من المستجوبين مقابل 29.9 % يعتقدون أنها غير مهمة و7.9 % أجابوا لا اعرف. وقد سجلت الواسطة والمحسوبية المركز الخامس بالنسبة لأهم عقبة تواجه المستجوبين في الحصول على نوعية أفضل من التعليم من أصل 11 عقبة (7.5 %). بينما سجلت الرشوة 4 % كأهم عقبة محتملة المكان الثامن.

العظمى من المستخدمين أنهم لم يستخدموا الواسطة في أي من الأنشطة الأربعة (تسجيل الأطفال لأول مرة، نقل الأطفال من مدرسة إلى أخرى أكثر ملاءمة، القبول في الجامعات، الحصول على منح دراسية) وتراوحت بين 90.0%-98.1%. ومن الجدير بالذكر أن أكثر خدمة استخدم فيها المبحوثين الواسطة هي الحصول على منح دراسية حيث بلغت نسبة من استخدم الواسطة فيها 7.8%.

وحول وجود معاملة تفضيلية تعتمد على مركز الشخص أو علاقاته في تلقي أنشطة تعليمية مختارة فقد أفاد 31.9 % من المستجوبين أنه توجد معاملة تفضيلية أحيانا عند تسجيل الأطفال لأول مرة مقابل 64.5 % نفوا ذلك، 41.5 % قالوا توجد هذه المعاملة عند نقل الأطفال من مدرسة إلى أخرى أكثر ملاءمة مقابل 54.1% نفوا ذلك، أما 45.2 % فقالوا أنه توجد أحيانا معاملة تفضيلية عند القبول في الجامعات مقابل 14.3 % نفوا ذلك، و 64.2 % اشاروا الى وجود معاملة تفضيلية عند الحصول على منح دراسية مقابل 31 % نفوا ذلك. حسب ما ورد في الشكل أدناه.

شكل رقم (14): التوزيع النسبي للأسر حول وجود معاملة تفضيلية تعتمد على مركز الشخص أو علاقاته في تلقي خدمات تعليمية في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010



من الواضح من خلال تحليل البيانات الخاصة بخدمات التعليم أن الخدمة التي يوجد حولها شكوك بوجود واسطة والتي أكدت تجارب الناس الفعلية وجود واسطة فيها أكثر من غيرها هي خدمة الحصول على منح دراسية والقبول بالجامعات. غير أن هناك تحسن ملحوظ وكبير على موضوع المنح الجامعية حيث رصدت أمان قيام دائرة المنح في وزارة التربية والتعليم العالي بنشر المعلومات المتعلقة بالمنح بالإضافة إلى نشر دليل ارشادي لطلبة الثانوية العامة وكيفية الحصول على المنح وكافة متطلباتها عبر موقعها الالكتروني. كذلك شرعت الدائرة بنشر أسماء الطلبة الذين يتم اختيارهم وأسباب اختيارهم خلال السنتين الماضيتين. كما عملت دائرة المنح في الوزارة بعمل لجنة مشتركة تتكون من مندوب من السفارات أو القنصليات وبعض رؤساء الدوائر في الجامعات الفلسطينية وممثلين عن الوزارة وذلك من باب النزاهة والشفافية في عملية إجراء المقابلات مع الطلبة الذين تم اختيارهم. وهذه الاجراءات تم العمل بها خلال السنتين الماضيتين.

4.2 الواسطة والمحسوبية والمحابة والرشوة في الخدمات القضائية

عندما يلجأ المواطن للواسطة في المحاكم لا يفرق بين الاستعانة في ذلك بالقضاة أو النيابة أو المحامين أو بأشخاص ذوي نفوذ.

في سؤال له علاقة بالتجارب الفعلية للمواطنين مع النظام القضائي خلال العام الماضي، أشارت نتائج المسح أن 12.8 % فقط من الأسر التي استهدفها المسح توجهت للقضاء لحل نزاع معين. وعند سؤال هؤلاء فيما استخدموا الواسطة أم لا للتأثير على عملية التقاضي، أفاد 6.1 % أنهم استخدموا واسطة القضاة، بينما أشار 10.3 % أنهم استخدموا واسطة المحامين. وأشار 5.1 % أنهم استخدموا واسطة وكلاء النيابة والمدعين العامين. في حين افاد 7.7 % أنهم استخدموا مسؤولين آخرين كواسطة لحل قضاياهم بالمحاكم.

على الخدمات العامة ما يشير الى ان النتيجة الاولى الخاصة بانتشار الرشوة كانت مبنية على توجهات للمواطنين غير مستندة على تجربة فعلية. بل على انطباعات عامة مسبقة بينما كانت الاغلبية 98.1 % من المبحوثين تؤكد انه ليس هناك حاجة من وجهة نظرهم لدفع رشوة للحصول على الخدمات العامة.

2.2 الواسطة والمحسوبية والمحابة والرشوة في الخدمات الصحية

وهنا لا بد من الربط بين توجهات المواطنين المبنية على آراء شخصية وتجاربهم الفعلية لمعرفة مدى دقة هذه النتائج. فعند سؤال المواطنين الذين حصلوا على خدمات صحية خلال العام الماضي عما إذا كانوا قد قاموا بدفع رشوة للحصول على الخدمة الصحية، أفاد ما يقارب 99 % منهم أنهم لم يدفعوا رشوة للحصول على تلك الخدمة وهذا يؤكد أن الرشوة غير موجودة أو موجودة ولكن بنسبة قليلة جدا.

أما عن استخدام تلك الأسر للواسطة في تلقي الخدمة، فقد أفاد 17.8 % من الأسر التي حصلت على خدمة التحويلات الخارجية أنهم استخدموا الواسطة للحصول على هذه الخدمة. وأفاد 9.0 % أنهم استخدموا الواسطة للحصول على أجهزة

3. الإبلاغ عن الفساد وثقة المواطنين في أنظمة مكافحته

1.3 التعرض لأفعال الفساد

لدى سؤال الباحثين عما اذا تعرضوا لفعل فساد او كانوا شهودا عليه خلال السنوات الثلاث الماضية، افاد 13 % منهم انهم تعرضوا لذلك، وعند سؤال هؤلاء اذا ما كانوا قد قاموا بالتبليغ عنه افاد 77.6 % منهم انهم لم يقوموا بذلك مقابل 22.4 % قاموا بالتبليغ. وهذه النتيجة تؤكد ان ثقافة التبليغ عن الفساد لا زالت ضعيفة لدى المواطنين الفلسطينيين. وعليه لا بد من تكثيف الجهود ومن مختلف الاطراف لتعزيز ثقافة الإبلاغ عن الفساد. ومن خلال تجربة ائتلاف امان مع المواطنين ومن خلال الشكاوى التي استقبلها مركز المناصرة والارشاد القانوني يتضح لدينا ان ضحايا الفساد هم الاكثر خفزا للإبلاغ عن الفساد في حين ان نسبة المبلغين الشهود قليلة جدا. وهذا يؤكد مرة أخرى على ان ثقافة التبليغ عن الفساد لا زالت بحاجة لتعزيز من خلال التوعية وتوفير الحماية لأولئك المبلغين من أية خطوات انتقامية قد تتخذ بحقهم بسبب التبليغ عن الفساد كالفصل من العمل أو الحرمان من بعض الصلاحيات والترقية أو المكافآت أو العلاوات...الخ.

2.3 اسباب عدم الإبلاغ عن الفساد

عند سؤال الاغلبية التي لم تبلغ عن السبب وراء عدم تبليغهم عن فعل الفساد، اجاب 91.6 % انهم لم يستطيعوا اثبات حالة الفساد وان اجراءات التبليغ معقدة وطويلة وانه لن يتم التحري عن حالة الفساد حتى لو قاموا بالتبليغ وايضا اذا ما ادين مرتكب فعل الفساد فلن ينفذ اي قرار ضده. كما اشارت النتائج ايضا ان 58.2 % لم يبلغوا لانهم يعتقدون ان الفساد هو سلوك طبيعي وبالتالي لا يستحق التبليغ عنه وان له ما يبرره في ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة. وهنا لا بد من الإشارة الى مدى خطورة هذا الاعتقاد.

أما السبب الثالث الذي اشار له ما نسبته 96 % واعتبروه سببا كافيا لعدم التبليغ عن الفساد هو شعورهم بالقلق ازاء احتمال المضايقة والانتقام وانهم لا يريدون خيانة شخص يعرفونه او يعملون معه. ومن هنا يتضح ان شهود الفساد لا زالوا مترددين حول القيام بالإبلاغ عن الفساد.

وأفاد الباحثون أن هناك صعوبة في الإبلاغ عن الفساد في الاراضي الفلسطينية بنسبة 76.6 %. كما اشار 96.8 % انهم يعتقدون ان مرتكبي فعل الفساد لن يقدموا للمحاكمة، كما اكد 78.4 % انه لن تتم حماية المبلغين عن الفساد كما ان 74.5 % منهم لا يعتقدون ان تبليغ المسؤولين عن موظف ارتكب فعل فساد سيعطيهم معاملة عادلة كمبلغين. وهذه النتائج تشير الى ان المواطنين لا زالوا لا يثقون بقدرة النظام على مكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه.

بعد انشاء هيئة مكافحة الفساد وصدر قانون يحمي المبلغين عن الفساد لا بد من ان تعمل الهيئة مع المؤسسات ذات العلاقة على تعزيز ثقافة الإبلاغ عن الفساد وتعريف المواطنين بالاليات المتاحة لتحقيق ذلك وتعزيز ثقتهم بان النظام القائم سيحمي أولئك المبلغين.

3.3 مسببات الفساد

إن غياب محاسبة ومعاقبة المسؤولين تشجع وترسخ ظاهرة الفساد كعادة مقبولة في المجتمع الفلسطيني فلدى سؤال الباحثين عن أهمية مسببات محتملة للفساد جاءت ردودهم كما هي في شكل رقم (17): 94.5 % يرون ان الرشوة والواسطة ممارسات قديمة ومستمرة وحوّلت الى عادة مع مرور الزمن وهي مسبب مهم للفساد. بينما أشار 4.6 % انه غير مهم. بينما يرى 93.9 % من الباحثين ان عدم معاقبة المسؤولين الفاسدين في المحاكم هو سبب مهم مقابل 4.6 % اعتبروه غير مهم. 88.7 % يرون أن عدم معرفة الناس لجهة التبليغ عن الفساد هي سبب مهم مقابل 10.4 % اعتبروه غير مهم. يعتقد 88.2 % ان الرغبة في النفوذ من قبل المسؤولين في الوظيفة العمومية هو سبب مهم مقابل 10 % منهم اعتبروه غير مهم. عدم استقلالية وسائل الإعلام اعتبرت سببا مهما للفساد حسب وجهة نظر 84.1 % من الباحثين مقابل 12.7 % اعتبروها غير مهمة. يرى 83.3 % أن تدني رواتب موظفي القطاع العام هي سبب مهم لانتشار الفساد مقابل 15.1 % اعتبروه غير مهم.

وبالنظر إلى النتائج التي أظهرها المسح نجد أن ظاهرة الواسطة في القضاء والمحاكم لا زالت موجودة إلا أنها ليست بنسبة كبيرة. ولعل المشاكل الأخرى التي أشار إليها المواطنون هي العائق الأساسي أمام توجه المواطنين للقضاء في حل نزاعاتهم والمتمثلة بالوقت الطويل الذي تستغرقه المحاكم وعدم تنفيذ الأحكام وعدم وضوح التشريعات وتدني قدرات القضاة حسب وجهة نظرهم.

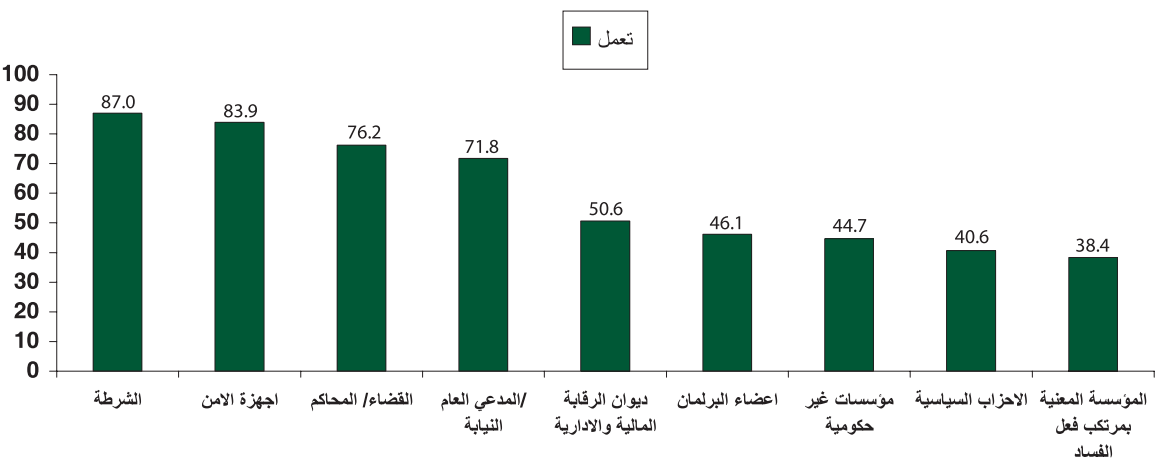
شكل رقم (15): التوزيع النسبي للأسر حسب استخدامه الواسطة للتأثير على عملية التقاضي خلال العام الماضي والجهة الفاعلة في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار

46.1 % من المبحوثين فقط يعتقدون ان اعضاء البرلمان يعملون في مجال مكافحة الفساد مقابل 39.9 % اعتقدوا انهم لا يعملون بهذا المجال و 14.1 % اجابوا لا اعرف. 40.6 % من المبحوثين يعتقدون أن الأحزاب السياسية تعمل في مجال مكافحة الفساد بينما يعتقد 49.4 % إنها لا تعمل بهذا المجال و 10 % أجابوا لا اعرف.

48.4 % يعتقدون أن الاخادات النقابية والمهنية تعمل في مجال مكافحة الفساد مقابل 41.7 % يعتقدون انها لا تعمل و 9.9 % اجابوا لا اعرف. 44.7 % من المبحوثين يعتقدون ان هناك مؤسسات غير حكومية تعمل في مكافحة الفساد مقابل 44.3 % يعتقدون ان هذه المؤسسات لا تعمل في هذا المجال و 10.9 % أجابوا لا اعرف.

38.9 % من المبحوثين يعتقدون ان الجماعات المسلحة تعمل بمجال مكافحة الفساد بينما 49.5 % يعتقدون انها لا تعمل و 11.7 % اجابوا لا اعرف. 38.4 % من المبحوثين يعتقدون انالمؤسسات المعنية بمرتكب فعل الفساد تعمل في هذا المجال مقابل 53.9 % يعتقد انها لا تعمل في هذا المجال و 7.7 % اجاب لا اعرف.

شكل رقم (18): التوزيع النسبي للأسر حول عمل بعض المؤسسات على مكافحة الفساد في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010:



توضح هذه النتائج ان المواطن الفلسطيني يعتبر ان مهمة مكافحة الفساد هي مسؤولية جميع الجهات ولا تقتصر على جهة واحدة. وقد يفسر هذا التوجه لواحد من سببين اما لقناعة المواطنين بحقيقة ان هذه المهمة هي مهمة تشاركية يجب مشاركة جميع الجهات بها. أو لعدم معرفة المواطن بالجهات التي تقوم فعليا بهذه العملية.

5.3 فعالية النظام في مكافحة الفساد

الشرطة وأجهزة الأمن هم الأكثر فعالية في مكافحة الفساد من وجهة نظر المواطنين في حين ان الأحزاب وديوان الرقابة والمؤسسات الاهلية اقل المؤسسات الفاعلة.

هذا ما اكدته آراء المواطنين عند سؤالهم عن أكثر الجهات أو المؤسسات فعالية في مكافحة الفساد فقد كانت أعلى نسبة لصالح جهاز الشرطة بنسبة 30.9 % تلاه أجهزة الأمن بنسبة 18.8 % ومن ثم القضاء والمحاكم بنسبة 13.9 %. ثم جاءت الجهات الدينية بنسبة 6.4 % ثم الصحافة بنسبة 6.2 %. ثم الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان بنسبة 6.1 %. ثم قادة المجتمع المدني بنسبة 3.3 %. ثم النيابة العامة بنسبة 2.5 % تلاها الجماعات المسلحة بنسبة 2.2 % ثم ديوان الرقابة المالية والادارية بنسبة 2.0 %. تلاه اعضاء البرلمان بنسبة 1.9 %. ومن ثم أكاديميون ومدرسون بنسبة 1.4 % ومن ثم المجالس المحلية بنسبة 1 % وجهات اخرى بنسبة 1 %. الاحزاب السياسية 0.9 %. المؤسسات غير الحكومية 0.8 %. المؤسسة المعنية بمرتكب فعل الفساد 0.6 %. واخيرا الاخادات النقابية والمهنية 0.3 %.

بالنظر إلى هذه النتائج يمكن استخلاص ما يلي لا يزال المواطنون يعتقدون ان عدم معاقبة الفاسدين على أعمالهم يشكل سببا مهما لانتشار الفساد يدفع المواطنين لعدم التبليغ عن افعال الفساد. ولا بد من الاشارة الى خطورة اقتناع المواطنين بأن الفساد أصبح عادة عليهم القبول بها والتأقلم معها. كما أن قناعة بعض المواطنين بأن تدني أجور موظفي القطاع العام قد يكون سببا لانتشار الفساد غير منطقي إلى حد ما. حيث أشارت النتائج نفسها أن الفساد ينتشر في الفئات العليا ذات الدخل المرتفعة. في حين لم يظهر انتشارا في ممارسات الفساد في الفئات المتوسطة والدنيا في الوظيفة العامة.

وهنا لا بد من أن تكثف المؤسسات المختصة في مكافحة الفساد في القطاع الرسمي والمدني جهودها لنشر الوعي ووضع الإجراءات واتخاذ القرارات لوضع حد له. فعدم معرفة الناس للجهة التي يجب التوجه اليها للتبليغ عن الفساد يعكس قصور المؤسسات الرسمية في اصال المعلومة للمواطنين.

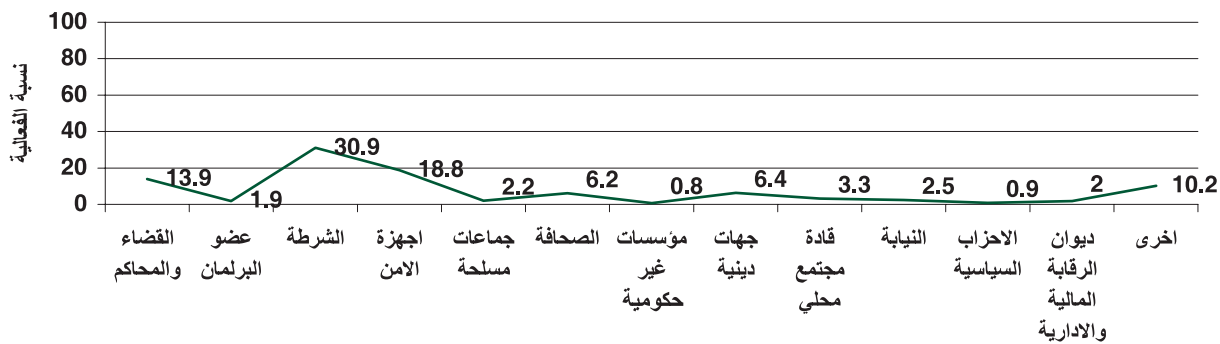
شكل رقم (17): التوزيع النسبي للأسر حول درجة أهمية مسببات محتملة للفساد في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010

الاستخلاصات

بناء على ما ورد أعلاه من مؤشرات هامة وشاملة لجوانب عديدة تتعلق بمدركات الفساد لدى المواطنين الفلسطينيين وانطباعاتهم حول أهم المشاكل التي يعانون منها وتصنيفهم للفساد من بين هذه المشاكل. وأشكال الفساد في بعض الخدمات العامة الحيوية كالتعليم والصحة والقضاء ومسببات الإحجام عن التبليغ عن الفساد ومعرفة المواطنين بالجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد وغيرها. يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- المواطن الفلسطيني قادر على تفريق فعل الفساد عن غيره فنتائج المسح اشارت الى وجود درجة جيدة من الوعي لدى المواطن الفلسطيني حول مفهوم الفساد. الا انه وبنفس الوقت لا زال يخلط بين الواسطة والمحابة والمحسوبية كفعل فساد وبين تقديم المساعدة. حيث لا تزال توجد منطقة رمادية بينها تصعب على المواطن التفريق بين الواسطة والمساعدة التي يقوم بتصنيفها كمساعدة عندما يكون بحاجة لها وفسادا عندما لا يكون بحاجة او يتضرر منها. من هنا لا بد من وضع تعريف واضح للمساعدة وتحديد المؤسسات المسؤولة عنها ووضع آليات ومعايير واضحة لضبطها.
- الفساد من اهم المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيون. بالإضافة لمشاكل اخرى بعضها يتعلق بوجود الاحتلال وبعضها بسبب الانقسام وبعضها بسبب سوء الحكم والتعثر الديمقراطي وقلة الوعي العام بقضايا النزاهة في إدارة الشأن العام.
- لا تزال الواسطة والمحسوبية والمحابة تشكل شكل الفساد الأكثر انتشار في القطاع العام يليه القطاع الخاص ومن ثم القطاع الأهلي الفلسطيني.
- استخدام الموارد العامة لأغراض شخصية ظاهرة ممارسة في فلسطين وفي مختلف القطاعات.
- المواطنون لا يزالون غير مقتنعين بتحسّن جدي في نزاهة التعيينات للوظائف العامة. بالرغم من ادخال تعديلات على نظام التوظيف الا ان ادخال معايير جديدة تمثلت بموضوع السلامة الامنية اضافة الى اللجوء الى الاستثناءات في الترقيات والتعيينات افقد المواطن ثقته بالعملية ككل.
- بعد المواطن الفلسطيني عن مركز تلقي الخدمة يخلق لديه شعور بالظلم والتضرر ويدفعه للاعتقاد بوجود تجاوزات وضعف النزاهة. وهذا هو حال اهالي قطاع غزة الذين يعتمدون في خدمات الصحة والتعليم والاحوال المدنية على الحكومة في الضفة الغربية.
- الرشوة ليست العائق الأهم الذي يمنع المواطنين من التوجه للمحاكم بل الوقت الطويل الذي تستغرقه الاجراءات.
- عندما يلجئ المواطن للواسطة في المحاكم لا يفرق بالاستعانة في ذلك بالقضاة او النيابة او المحامين أو بأشخاص ذوي نفوذ.
- المواطنون لا يزالون لا يثقون بقدرة النظام على مكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه.
- أشارت النتائج أيضا أن معظم المواطنين لم يبلغوا عن الفساد لأنهم يعتقدون أن الفساد هو سلوك طبيعي وبالتالي لا يستحق الإبلاغ عنه وان له ما يبرره في ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة (هذا واقع مفاجئ بحاجة إلى رصد لاحق لتفسيره أو تصويب النتائج).
- غياب محاسبة ومعاقبة المسؤولين تشجع وترسخ ظاهرة الفساد كعادة مقبولة في المجتمع الفلسطيني.
- الجهات التنفيذية كالشرطة والاجهزة الامنية هم الاكثر فعالية في مكافحة الفساد من وجهة نظر المواطن غير المطلع على الاجراءات التي سبقت تنفيذ القرار.
- المواطنون لا يعتبرون الرشوة والواسطة والمحسوبية المشكلة أو المعضلة الاهم في خدمات الصحة في حين يعتبرون تدني الفاعلية ومستوى الخدمة ومقدميها العائق الرئيس الذي يواجهونه. ولا يزال موضوع العلاج في الخارج هو الاكثر شبهة بانتشار الفساد.
- خدمات التعليم تعاني من معاملات تفضيلية في خدمات الحصول على منح دراسية والقبول بالجامعات حسب وجهة نظر المواطن.

شكل رقم (19): التوزيع النسبي للأسر حول الجهات الأكثر فاعلية في مكافحة الفساد في الأراضي الفلسطينية شباط-آذار 2010:



بتحليل النسب الواردة في شكل رقم (19) يتضح لدينا ان الجهة التنفيذية هي الجهة التي يراها المواطن الاكثر فاعلية في مكافحة الفساد

التوصيات

على ضوء نتائج واستخلاصات مسح الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يعتبر الأول من نوعه من حيث حجم العينة والمؤشرات التي تقيس انطباعات المواطنين حول قضايا الفساد وقياس التجارب الشخصية لهؤلاء المواطنين مع أفعال الفساد. توصي أمان بما يلي:

- ضرورة تركيز حملات التوعية بمفهوم الفساد واشكاله المختلفة خاصة الواسطة والمحسوبية على أن هذه الحملات يجب أن لا تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني فحسب، إنما يجب على الحكومة ومؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية خاصة وزارة التربية والتعليم العالي وهيئة مكافحة الفساد تنفيذ برامج توعية في هذا المجال.
- ضرورة التزام جميع الجهات سواء الحكومية أو الأهلية أو القطاع الخاص التي تقدم خدمات عامة للمواطنين الفلسطينيين بالمواطبة على نشر وتحديث معايير وآليات وشروط تقديم هذه الخدمات بالوقت المناسب والكفاية والجودة المناسبين وبكل ما يتوفر من وسائل نشر ووسائل إعلامية.
- وضع تعريف واضح ومحدد للمساعدات وتحديد جهة اشرافية عليها تعمل وفق اطار وآليات واضحة ومنشورة للمواطنين لتمكينهم من التفرقة ما بين الواسطة كفعل فساد والمساعدة.
- وضع اليات تحدد استخدامات الموارد العامة من قبل الموظفين في القطاعات المختلفة (العام والخاص والاهلي). مع ضرورة وجود آليات للرقابة على ذلك ومساءلة كل من يسئ استخدام الموارد لمصلحته الشخصية.
- الالتزام بما حدده القانون فيما يخص التعيينات في الوظائف العامة وعدم ادخال اي اجراءات جديدة والتوقف عن منح الاستثناءات.
- ضرورة أن تقوم المؤسسات الرسمية والاهلية بالعمل على تعزيز ثقافة الابلاغ عن الفساد من خلال نشر الوعي وتعزيز ثقة المواطن بقدرة النظام على حماية المبلغين عن الفساد.
- خدمات التعليم وبالتحديد المنح والبعثات والقبول بالجامعات بحاجة لمعايير وآليات واضحة وشفافة ونشرها للمواطنين.
- وضع معايير وآليات واضحة وشفافية خاصة بخدمات الصحة المتمثلة بالعلاج بالخارج والتحويلات والعمليات الجراحية وتوزيع الادوية الخاصة بالامراض المزمنة والحصول على اسرة في المستشفيات.
- ضرورة أن تنشر جميع المؤسسات العامة معلومات شاملة حول طبيعة الخدمات التي تقدمها ومجال عملها ومسؤولياتها خاصة الجهات المعنية بتلقي شكاوى المواطنين ومتابعة قضايا الفساد حتى يستطيع المواطن التعرف على جهات التبليغ والاجراءات والآليات الخاصة بها.
- ضرورة قيام أمان بتحديث دليل التصاريح والأذونات الذي طبعته ونشرته في العام 2006 وتحديثه وإغنائه بشكل يغطي جميع الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الرسمية مع تضمين إجراءات وآليات تقديم هذه الخدمات ليتسنى للمواطن التعرف بشكل أفضل عليها.

جدول 2: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) حسب توجهاتهم حول درجة أهمية قضايا إشكالية محددة في الضفة الغربية، شباط-آذار، 2010

Table 2: Percentage Distribution of Individuals (18 Years and Above) by their Perception toward Particular Problematic Issues in the West Bank by Problem, February-March, 2010

قضايا إشكالية	مهم	ليس مهم	لا اعرف	المجموع	Problematic Issues
	important	not important	DK	Total	
ارتفاع تكلفة المعيشة	98.3	1.7	0.0	100	High Cost of living
البطالة	96.7	3.1	0.2	100	Unemployment
الاعتبارات المتعلقة بالأمان/ الجريمة/ العنف	81.0	17.4	1.6	100	Safety concerns / crime / Violence
تعاطي المخدرات والمتاجرة بها	75.4	20.4	4.2	100	Drug abuse / trafficking
عدم الاستقرار السياسي	86.8	9.8	3.4	100	Political instability
ضعف القيادة السياسية	78.9	15.0	6.1	100	poor leadership
فساد القطاع العام	84.3	9.3	6.4	100	Public Sector Corruption
فساد القطاع الخاص	68.5	22.0	9.5	100	Private Sector Corruption
فساد القطاع الأهلي	68.2	20.7	11.1	100	Civil society sector Corruption
تدني جودة التعليم	87.0	11.8	1.2	100	Low Quality of education
تدني جودة الرعاية الصحية	89.6	9.3	1.1	100	Low Quality of health care
التكلفة العالية للتعليم	90.5	8.0	1.5	100	High Cost of education
التكلفة العالية للرعاية الصحية	89.2	9.7	1.1	100	High Cost of health care
نقص المساكن	71.8	26.6	1.6	100	Housing shortage
تدمير البيئة	85.7	13.2	1.1	100	Environmental Destruction
سوء الصرف الصحي	81.6	16.3	2.1	100	Poor Sanitation
نقص في الطعام	67.0	32.2	0.8	100	Food shortage
نقص فرص الحصول على المياه النظيفة	82.1	17.4	0.5	100	Lack of access to clean water
تدني جودة الطرق	82.9	16.5	0.6	100	Low quality of roads
الاقتتال الداخلي (بين فتح وحماس)	82.4	10.5	7.1	100	Internal conflict (Fateh-Hamas fighting)

جدول 1: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) حسب توجهاتهم حول درجة أهمية قضايا إشكالية محددة في الأراضي الفلسطينية، شباط-آذار، 2010

Table 1: Percentage Distribution of Individuals (18 Years and Above) by their Perception toward Particular Problematic Issues in the Palestinian Territory by Problem, February-March, 2010

قضايا إشكالية	مهم	ليس مهم	لا اعرف	المجموع	Problematic Issues
	important	not important	DK	Total	
ارتفاع تكلفة المعيشة	98.9	1.1	0.0	100	High Cost of living
البطالة	97.5	2.4	0.1	100	Unemployment
الاعتبارات المتعلقة بالأمان/ الجريمة/ العنف	84.9	14.0	1.1	100	Safety concerns / crime / Violence
تعاطي المخدرات والمتاجرة بها	80.8	16.4	2.8	100	Drug abuse / trafficking
عدم الاستقرار السياسي	90.3	7.6	2.1	100	Political instability
ضعف القيادة السياسية	83.9	12.2	3.9	100	poor leadership
فساد القطاع العام	87.9	7.8	4.3	100	Public Sector Corruption
فساد القطاع الخاص	76.7	17.0	6.3	100	Private Sector Corruption
فساد القطاع الأهلي	76.4	16.3	7.3	100	Civil society sector Corruption
تدني جودة التعليم	90.0	9.1	0.9	100	Low Quality of education
تدني جودة الرعاية الصحية	92.4	6.9	0.7	100	Low Quality of health care
التكلفة العالية للتعليم	92.4	6.6	1.0</		

جدول 4: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب اعتبارهم لقضايا معينة على أنها فساد من خلال حالات محددة. شباط-آذار 2010

Table 4: Percentage Distribution of Individuals (18 Years and Over) in the Palestinian Territory by their Considering Particular Issues/Actions as Corruption, February-March, 2010

الحالة	نعم، فساد	لا، ليس فساد	لا اعرف	المجموع	Case
Yes, Corruption	No, Not Corruption	Don't Know	Total		
استخدام موظف حكومي سيارة رسمية للقيام بمهام خاصة وشخصية	88.0	11.1	0.9	100	A public official uses an official car for personal business
رشوة الموظف في الوظيفة العمومية من قبل المقاول من أجل أن يكون له أفضلية في عقد حكومي	98.8	0.8	0.4	100	A contractor hands money to a public official in order to be favored in a public contract
سرقة الأموال العامة من قبل مسؤول في السلطة الفلسطينية	99.4	0.2	0.4	100	A PA official steals public funds
موظف حكومي يتلقى الهدايا من قبل المواطنين مقابل تلقي الخدمة	94.3	5.0	0.7	100	public official receive gifts from citizens for providing service
شخص لديه قدرة خاصة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بوظيفة في السلطة الفلسطينية بسبب العلاقة الأسرية مع موظف عمومي	87.7	10.5	1.8	100	A person has special access to information about a job in the PA thanks to a family relationship with a public official.
شخص يتم ترقيته بفضل العلاقة الأسرية/ الحزبية/ الجغرافية مع كبار الموظفين العموميين	94.9	3.8	1.3	100	A person is promoted thanks to a family/ geographical/ factional relationship with a state secretary or high ranking public official.
شخص يحصل على وظيفة بالرغم من أن مقدمي الطلبات الأخرى أفضل تأهيلاً وذلك بفضل وجود علاقة أسرية مع موظف عمومي	96.6	2.6	0.8	100	A person obtains a job, for which other applicants better qualified had applied, thanks to a family relationship with a public official.
التعيينات على مستوى عال في السلطة الفلسطينية على أساس الانتماء السياسي أو الانتماء الأسري	92.3	5.4	2.3	100	High level appointments in the PA based on political affiliation or family affiliation.

جدول 3: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) حسب توجهاتهم حول درجة أهمية قضايا إشكالية محددة في قطاع غزة. شباط-آذار 2010

Table 3: Percentage Distribution of Individuals (18 Years and Above) by their Perception toward Particular Problematic Issues in Gaza Strip by Problem, February-March, 2010

قضايا إشكالية	مهم	ليس مهم	لا اعرف	المجموع	Problematic Issues
important	not important	DK	Total		
ارتفاع تكلفة المعيشة	99.9	0.1	0.0	100	High Cost of living
البطالة	98.9	1.1	0.0	100	Unemployment
الاعتبارات المتعلقة بالأمان/ الجريمة/ العنف	91.4	8.5	0.1	100	Safety concerns / crime / Violence
تعاطي المخدرات والمتاجرة بها	89.8	9.9	0.3	100	Drug abuse / trafficking
عدم الاستقرار السياسي	95.9	3.9	0.2	100	Political instability
ضعف القيادة السياسية	92.1	7.7	0.2	100	poor leadership
فساد القطاع العام	94.0	5.4	0.6	100	Public Sector Corruption
فساد القطاع الخاص	90.2	8.9	0.9	100	Private Sector Corruption
فساد القطاع الأهلي	90.0	9.2	0.8	100	Civil society sector Corruption
تدني جودة التعليم	94.9	4.7	0.4	100	Low Quality of education
تدني جودة الرعاية الصحية	97.1	2.9	0.0	100	Low Quality of health care
التكلفة العالية للتعليم	95.5	4.4	0.1	100	High Cost of education
التكلفة العالية للرعاية الصحية	96.7	3.3	0.0	100	High Cost of health care
نقص المساكن	97.5	2.5	0.0	100	Housing shortage
تدمير البيئة	95.3	4.5	0.2	100	Environmental Destruction
سوء الصرف الصحي	91.0	9.0	0.0	100	Poor Sanitation
نقص في الطعام	80.3	19.7	0.0	100	Food shortage
نقص فرص الحصول على المياه النظيفة	96.0	3.9			

جدول 5: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب اعتبارهم لقضايا معينة على أنها فساد من خلال حالات محددة، شباط-آذار 2010

Table 5: Percentage Distribution of Individuals (18 Years and Over) in the West Bank by their Considering Particular Issues/Actions as Corruption, February-March, 2010

الحالة	نعم، فساد Yes, Corruption	لا، ليس فساد No, Not Corruption	لا اعرف DK	المجموع Total	Case
استخدام موظف حكومي سيارة رسمية للقيام بهام خاصة وشخصية	87.1	11.5	1.4	100	A public official uses an official car for personal business
رشوة الموظف في الوظيفة العمومية من قبل المقاول من أجل أن يكون له أفضلية في عقد حكومي	98.2	1.1	0.7	100	A contractor hands money to a public official in order to be favored in a public contract
سرقة الأموال العامة من قبل مسؤول في السلطة الفلسطينية	99.2	0.2	0.6	100	A PA official steals public funds
موظف حكومي يتلقى الهدايا من قبل المواطنين مقابل تلقي الخدمة	92.6	6.4	1.0	100	public official receive gifts from citizens for providing service
شخص لديه قدرة خاصة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بوظيفة في السلطة الفلسطينية بسبب العلاقة الأسرية مع موظف عمومي	83.2	14.0	2.8	100	A person has special access to information about a job in the PA thanks to a family relationship with a public official.
شخص يتم ترقيته بفضل العلاقة الأسرية/ الحزبية/ الجغرافية مع كبار الموظفين العموميين	93.0	4.9	2.1	100	A person is promoted thanks to a family/ geographical/ factional relationship with a state secretary or high ranking public official.
شخص يحصل على وظيفة بالرغم من أن مقدمي الطلبات الأخرى أفضل تأهيلاً. وذلك بفضل وجود علاقة أسرية مع موظف عمومي	96.1	2.6	1.3	100	A person obtains a job, for which other applicants better qualified had applied, thanks to a family relationship with a public official.
التعيينات على مستوى عال في السلطة الفلسطينية على أساس الانتماء السياسي أو الانتماء الأسري	89.8	6.6	3.6	100	High level appointments in the PA based on political affiliation or family affiliation.

شخص يحصل على وظيفة. والتي هو/هي مؤهلاً جيداً لها. وذلك بفضل وجود علاقة أسرية مع مسؤول في السلطة الفلسطينية	68.8	29.9	1.3	100	A person obtains a job, for which s/he is well qualified, thanks to a family relationship with a PA official.
شخص يجد صعوبة في الحصول على وثيقة سفر. من أجل الحصول على هذه الوثيقة بشكل أسرع. يقوم شخص بالاتصال بصديق / فرد من الأسرة على معرفة بمسؤول بهدف التعجيل في الخدمة	60.7	37.8	1.5	100	A person is having difficulty obtaining a travel document. In order to obtain the document faster, a person calls a friend/family who is familiar with the official to request that the service be expedited.
صديق لمسؤول في السلطة الفلسطينية قدم طلباً للحصول على تصريح. ويقوم المسؤول بمعالجة طلب صديقه قبل طلبات الآخرين والذين تقدموا بطلب التصريح قبل صديقه	84.4	14.2	1.4	100	A friend of a PA official applies for a permit, and the official transacts his friend's applications ahead of others who had applied before.
شخص يجد صعوبة في الحصول على وثيقة سفر. من أجل الحصول عليها بشكل أسرع. قام بدفع بعض المال لمسؤول في السلطة الفلسطينية. المسؤول لم يطلب المال. ولكنه قبل به	87.4	11.4	1.2	100	A person is having difficulty obtaining a travel document. In order to obtain the document faster, a person pays the PA official some money. The official had not asked for money, but he/she accepts it.
يتمكن الشخص من تأمين التحويل للعلاج في الخارج بمساعدة أسرته أو أصدقائه العاملين في وزارة الصحة	61.2	37.3	1.5	100	A person is able to secure a health referral abroad by using his family or friends working in the health ministry.
عدم وجود معايير للأداء الصحيح والسليم للوظائف العمومية	91.0	4.8	4.2	100	The absence of standards for the correct and proper performance of public functions.

جدول 6: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) في قطاع غزة حسب اعتبارهم لقضايا معينة على أنها فساد من خلال حالات محددة، شباط-آذار 2010

Table 6: Percentage Distribution of Individuals (18 Years and Over) in Gaza Strip by their Considering Particular Issues/Actions as Corruption, February-March, 2010

الحالة	نعم، فساد Yes, Corruption	لا، ليس فساد No, Not Corruption	لا اعرف Don't Know	المجموع Total	Case
استخدام موظف حكومي سيارة رسمية للقيام بهام خاصة وشخصية	89.6	10.4	0.0	100	A public official uses an official car for personal business
رشوة الموظف في الوظيفة العمومية من قبل المفاول من أجل أن يكون له أفضلية في عقد حكومي	99.7	0.3	0.0	100	A contractor hands money to a public official in order to be favored in a public contract
سرقة الأموال العامة من قبل مسؤول في السلطة الفلسطينية	99.8	0.2	0.0	100	A PA official steals public funds
موظف حكومي يتلقى الهدايا من قبل المواطنين مقابل تلقي الخدمة	97.0	2.8	0.2	100	public official receive gifts from citizens for providing service
شخص لديه قدرة خاصة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بوظيفة في السلطة الفلسطينية بسبب العلاقة الأسرية مع موظف عمومي	95.0	4.9	0.1	100	A person has special access to information about a job in the PA thanks to a family relationship with a public official.
شخص يتم ترقيته بفضل العلاقة الأسرية/ الحزبية/ الجغرافية مع كبار الموظفين العموميين	98.0	2.0	0.0	100	A person is promoted thanks to a family/ geographical/ factional relationship with a state secretary or high ranking public official.
شخص يحصل على وظيفة بالرغم من أن مقدمي الطلبات الأخرى أفضل تأهيلاً. وذلك بفضل وجود علاقة أسرية مع موظف عمومي	97.5	2.5	0.0	100	A person obtains a job, for which other applicants better qualified had applied, thanks to a family relationship with a public official.
التعيينات على مستوى عال في السلطة الفلسطينية على أساس الانتماء السياسي أو الانتماء الأسري	96.6	3.4	0.0	100	High level appointments in the PA based on political affiliation or family affiliation.

شخص يحصل على وظيفة. والتي هو/هي مؤهلاً جيداً لها. وذلك بفضل وجود علاقة أسرية مع مسؤول في السلطة الفلسطينية	59.7	38.2	2.1	100	A person obtains a job, for which s/he is well qualified, thanks to a family relationship with a PA official.
شخص يجد صعوبة في الحصول على وثيقة سفر. من أجل الحصول على هذه الوثيقة بشكل أسرع. يقوم شخص بالاتصال بصديق / فرد من الأسرة على معرفة بمسؤول بهدف التعجيل في الخدمة	54.8	42.8	2.4	100	A person is having difficulty obtaining a travel document. In order to obtain the document faster, a person calls a friend/family who is familiar with the official to request that the service be expedited.
صديق لمسؤول في السلطة الفلسطينية قدم طلباً للحصول على تصريح. ويقوم المسؤول بمعالجة طلب صديقه قبل طلبات الآخرين والذين تقدموا بطلب التصريح قبل صديقه	83.7	14.0	2.3	100	A friend of a PA official applies for a permit, and the official transacts his friend's applications ahead of others who had applied before.
شخص يجد صعوبة في الحصول على وثيقة سفر. من أجل الحصول على وثيقة بشكل أسرع. قام بدفع بعض المال لمسؤول في السلطة الفلسطينية. المسؤول لم يطلب المال. ولكنه قبل به	90.7	7.6	1.7	100	A person is having difficulty obtaining a travel document. In order to obtain the document faster, a person pays the PA official some money. The official had not asked for money, but he/she accepts it.
يتمكن الشخص من تأمين التحويل للعلاج في الخارج بمساعدة أسرته أو أصدقائه العاملين في وزارة الصحة	56.5	41.2	2.3	100	A person is able to secure a health referral abroad by using his family or friends working in the health ministry.
عدم وجود معايير للأداء الصحيح والسليم للوظائف العمومية	88.1	6.1	5.8	100	The absence of standards for the correct and proper performance of public functions.

جدول 23: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب توجهاتهم للعقبة الأهم التي تحول دون استخدام العيادات والمنطقة، شباط-آذار 2010

جدول 24: التوزيع النسبي للأفراد (18 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب توجهاتهم للعقبة الأهم التي تحول دون استخدام المستشفيات والمنطقة، شباط-آذار 2010

West Bank					الضفة الغربية
high official Cost	100	1.3	15.8	82.9	تكلفة الخدمات الصحية وما يتعلق بها
Costs related to pay bribes	100	9.9	35.4	54.7	التكلفة المتعلقة بدفع رشاوى أو ما شابه
low quality of services	100	1.6	9.9	88.5	تدني جودة الخدمات
Incompetent staff	100	1.6	10.8	87.6	تدني كفاءة الطواقم الطبية
Too long to receive care	100	1.0	6.3	92.7	الوقت الطويل لتلقي الخدمة
Too complex process	100	2.4	11.2	86.4	تعقيد إجراءات تلقي الخدمة
Too far from resident place	100	0.7	27.9	71.4	المسافة الطويلة عن مكان السكن
Role of wasta in access to services	100	7.0	21.5	71.5	دور الواسطة/المحسوبية في تلقي الخدمة
Gaza Strip					قطاع غزة
high official Cost	100	0.0	15.6	84.4	تكلفة الخدمات الصحية وما يتعلق بها
Costs related to pay bribes	100	0.2	45.9	53.9	التكلفة المتعلقة بدفع رشاوى أو ما شابه
low quality of services	100	0.0	3.8	96.2	تدني جودة الخدمات
Incompetent staff	100	0.2	2.8	97.0	تدني كفاءة الطواقم الطبية
Too long to receive care	100	0.0	3.3	96.7	الوقت الطويل لتلقي الخدمة
Too complex process	100	0.0	4.1	95.9	تعقيد إجراءات تلقي الخدمة
Too far from resident place	100	0.0	46.3	53.7	المسافة الطويلة عن مكان السكن
Role of wasta in access to services	100	0.3	24.2	75.5	دور الواسطة/المحسوبية في تلقي الخدمة

Political factions	0.5	1.1	0.9	الأحزاب السياسية
State Audit & Administrative Control Bureau	1.2	2.5	2.0	ديوان الرقابة المالية والإدارية
The independence commission for human rights	4.1	7.3	6.1	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
Other	1.4	0.7	1.0	أخرى

Agency in which the corruption took place	100	7.7	53.9	38.4	المؤسسة المعنية بمرتكب فعل الفساد
Political factions	100	10.0	49.4	40.6	الأحزاب السياسية
State Audit & Administrative Control Bureau	100	17.3	32.1	50.6	ديوان الرقابة المالية والإدارية
The independence commission for human rights	100	10.9	23.6	65.5	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
Other	100	92.0	0.7	7.3	أخرى

جدول 45: نسبة الأفراد (18 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب اعتقادهم بالمؤسسات / الجهات الأكثر فعالية في مكافحة الفساد. شباط-آذار 2010

Table 45: Percentage of Individuals (18 Years and Over) in the Palestinian Territory by their believe on Most efficient entities working on fighting Corruption, February-March, 2010

Entity	Region	المنطقة	الأراضي الفلسطينية	المؤسسة/الجهة
	قطاع غزة	الضفة الغربية	Palestinian Territory	
	Gaza Strip	West Bank		
Courts	7.3	17.9	13.9	القضاء/ المحاكم
Members of Parliament	1.0	2.5	1.9	عضو في البرلمان
Local Council	0.0	1.6	1.0	مجلس محلي
Police	37.9	26.6	30.9	الشرطة
Security Forces	28.4	12.9	18.8	أجهزة الأمن
Armed Groups	2.8	1.8	2.2	جماعات مسلحة
Media (Print and TV)	3.7	7.8	6.2	الصحافة (مطبوعة وتلفزة)
Non-Government Organizations	0.5	1.0	0.8	مؤسسات غير حكومية
Academics and Teachers	0.9	1.6	1.4	أكاديميون ومدرّسون
Religious bodies (Mosques, churches...)	5.3	7.1	6.4	جهات دينية (مساجد، كنائس)
Prominent Community Leader/ Sheik	3.8	2.9	3.3	قادة في المجتمع المحلي/شيخ
Professional Associations	0.3	0.3	0.3	اتحادات نقابية/مهنية
Attorney General	0.8	3.5	2.5	المدعي العام/وكيل النيابة
Agency in which the corruption took place	0.2	0.8	0.6	المؤسسة المعنية بمرتكب فعل الفساد

Analysis of the Results of Household Survey

On Indicators of Governance and Anti-Corruption

June 2010